



خطة لبنان للاستجابة للأزمة

2020 - 2017



قائمة المحتويات

3.....	المبادئ والالتزامات الأساسية
4.....	مقدمة خطة لبنان للاستجابة للأزمة
7.....	القسم 1: استراتيجية لبنان للاستجابة للأزمة
8.....	1. مقدّمة
10.....	2. لمحة عن خطة لبنان للاستجابة للأزمة
11.....	3. نظرة عامة إلى الاحتياجات
17.....	4. استراتيجية الاستجابة
29.....	5. الرصد والتقييم
34.....	القسم 2: خطط الاستجابة التشغيلية

المصطلحات المعتمدة في خطة لبنان للاستجابة للأزمة

تصف الأمم المتحدة هروب المدنيين من سوريا على أنه حركة لاجئين، وتعتبر أنّ هؤلاء السوريين يلتمسون الحماية الدولية وبالتالي من الأرجح أن ينطبق عليهم تعريف اللاجئين.

أما الحكومة اللبنانية، فتعتبر أنها تتعرض لوضع من التدفق الهائل للأشخاص. وهي تشير إلى الأفراد الذين هربوا من سوريا باتجاه الأراضي اللبنانية بعد آذار 2011 كأشخاص نازحين مؤقتاً، كما تحتفظ بحقها السيادي لتحديد وضعهم بما يتوافق مع القوانين والأنظمة اللبنانية.

بناءً عليه، تعتمد خطة لبنان للاستجابة للأزمة المصطلحات التالية للإشارة إلى الأشخاص الذين هربوا من سوريا ولا يستطيعون العودة إليها.

1. "الأشخاص النازحون من سوريا" ويمكن أن يشمل هذا المصطلح، بحسب السياق المطروح، اللاجئين الفلسطينيين من سوريا واللبنانيين العائدين منها، فضلاً عن المواطنين السوريين المسجلين وغير المسجلين؛
2. "النازحون السوريون" يشير هذا المصطلح إلى المواطنين السوريين؛
3. "الأشخاص المسجلون كلاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين".

المبادئ والالتزامات الأساسية

بناءً على الدروس المستخلصة من الأطر السابقة لخطة لبنان للاستجابة للأزمة، فضلاً عن النهج القائم على الاحتياجات والنتائج المستخدم لتحديد المحضلات، والمقاصد، والموازنات ذات الصلة، تمّ تحديد أولويات أساسية لتحسين تطبيق خطة لبنان للاستجابة للأزمة، ومنها:

تعزيز آليات التتبع والرصد الحالية؛

تحسين الشفافية والمساءلة؛

تعزيز أنظمة التنسيق والتطبيق الوطنية على ضوء توسيع نطاق التركيز على الاستقرار والبرامج المتعددة السنوات المتصورة لفترة 2017-2020.

اتفقت الحكومة اللبنانية وشركاؤها الدوليين على عدّة مبادئ والتزامات أساسية تكون الأساس الذي سيتم الاستناد إليه لمعالجة هذه الأولويات: راجع القسم 6.4 بعنوان "مبادئ الشراكة والمساءلة".

الشركاء المعنيين في الخطة

ACF, ACTED, ADRA, Al Majmoua, ALLC IH, AMEL, Ana Aqra, ANERA, Arcenciel, Arche Nova, ARCS, AVSI, Blue Mission, CARE, CCP JAPAN, CISP, CLMC, Common Effort, CONCERN, COSV, Diakonia, Dorcas, DRC, FAO, FISTA, FPSC, fZFD, Green Globe, GVC, Hadatha, Handicap International, Heartland, HelpAge, Himaya Dae Aataa (HDA), Humedica, IEA, IECD, ILO, IMC, INARA, International Alert, Intersos, IOCC, IOM, IR, IRC, KAFA, LebRelief, LRD, LSESD, MAG, MAGNA, Makassed, MAP, MARCH, MCC, MDM, MEDAIR, Mercy Corps, Mercy-USA, MEHE, MoA, MoET, MoIM, MoEW, MoPH, MoSA, MOSAIC, MSD, MTI, NABA`A, NRC, OXFAM, PCPM, PU-AMI, QRCS, RESTART, RET Liban, RI, Ricerca e Cooperazione, SAMS, SCI, SDAid, SeraphimGLOBAL, SFCG, SHEILD, SIF, Solidar Suisse, Solidarités, Solidarity Association, Sonbola, TdH - It, TdH- L, Triumphant Mercy, UNDP, UNESCO, UNFPA, UN-Habitat, UNHCR, UNICEF, UNIDO, UNOPS, UNRWA, URDA, Utopia, WAHA, WCH, WFP, WHO, WRF, WVI, YMCA.

يرجى ملاحظة أنه تتم مراجعة المطالبات بانتظام. إن أحدث نسخة من هذه الوثيقة متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://www.LCRP.gov.lb> and <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>

يمكن مراجعة التتبع المالي على الموقع الإلكتروني: <http://fts.unocha.org>

الصورة: Medical Teams International, أيار 2016

أنتجت الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة هذه الوثيقة في كانون الثاني 2017.

مقدمة خطة لبنان للاستجابة للأزمة

على مدى الست سنوات الماضية، كان لبنان في الطليعة يواجه إحدى أسوأ الأزمات الانسانية في عصرنا الحالي. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية والسياسية والأمنية المتزايدة، وقد أظهر تضامناً والتزاماً استثنائياً حيث استضاف نحو مليون ونصف شخص نزحوا من سوريا التي مزقتها الحرب. وقد فتحت المجتمعات اللبنانية أمام النازحين السوريين مدارسها وعياداتها، حتى إن العائلات اللبنانية استضافت في منازلها مئات الآلاف من السوريين الفارين من بلدهم والذين خسر الكثيرون بينهم كل شيء يملكونه.


وعلى الرغم من تضافر جهود الحكومة والمجتمع الدولي والمدني للتخفيف من تأثير الأزمة السورية على لبنان وقيام استجابة واسعة النطاق، فإن حاجات الفئات المتأثرة، النازحة والمضيفة، تتخطى قدرة الحكومة اللبنانية وشركائها في توفير الخدمات اللازمة، وتمتحن بحجمها استراتيجيات التصدي للأزمة.

إن تجربة لبنان تظهر بأننا نحتاج إلى سبل مبتكرة في الاستجابة تستهدف اللبنانيين والنازحين من سوريا على حد سواء لمواجهة الأزمة المطولة وتفادي المزيد من التدهور للوضع الانساني. إن النازحين يريدون العودة إلى بلدهم. لكنهم اضطروا للنزوح ويجب أن يتمكنوا من العيش بكرامة. حين يعودون إلى بلدهم، يجب أن يكونوا قادرين على المساهمة بسرعة في إعادة إعمار وطنهم. وفي حين يحتاج لبنان إلى الدعم في إدارة تداعيات الأزمة على المستوى المحلي، يحتاج أيضاً للدعم في أن يكون ركيزة للاستقرار ومحركاً لعملية إعادة الاعمار في المنطقة.

إن خطة لبنان للاستجابة للأزمة لفترة 2017 - 2020 هي خطة مشتركة تمتد على عدة سنوات بين الحكومة اللبنانية وشركائها الدوليين والوطنيين. وتهدف إلى الاستجابة للتحديات بطريقة شاملة من خلال تكامل وتعاضد التدخلات الإنسانية وتحقيق الاستقرار. وتركز الخطة بشكل جوهري على تأمين المساعدة الإنسانية لجميع المجتمعات الضعيفة، بينما تسعى في الوقت نفسه - وتماشياً مع الالتزامات المعلنة في مؤتمر لندن في العام 2016 من أجل دعم سوريا والمنطقة - بجهد وبشكل متواصل إلى توسيع الاستثمارات والشراكات ونماذج إجراءات التسليم التي تضمن انتعاش الاقتصاد وتسمح بالتقدم نحو بناء استراتيجيات تنمية طويلة الأمد.

في العام 2017، عرضت خطة لبنان للاستجابة للأزمة برنامجاً بقيمة 2.8 مليار دولار أمريكي من أجل تأمين المساعدة الإنسانية العاجلة والحماية إلى 1.9 مليون شخص شديدي الضعف، وتقديم الخدمات الأساسية إلى 2.2 مليون شخص متأثر بسبب الأزمة، بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية والاقتصاد اللبناني والمؤسسات العامة. وهذا يمثل زيادة بنسبة عشرة في المائة عما كان منشوداً في العام الماضي، نتيجة ارتفاع عدد السكان المستهدفين بسبب تفاقم أوجه الضعف لديهم وذلك ضمن مختلف المجموعات السكانية.

كلما طالت الأزمة في سوريا، ازداد تأثيرها على لبنان. لذا تعرض خطة لبنان للاستجابة للأزمة رؤيتنا الجماعية المتماسكة لضمان السلام والأمن والاستقرار في لبنان، ودعم المجتمعات الأكثر ضعفاً وحماية حقوق جميع الأشخاص. فتضامننا مهم ويجب علينا اعتنام هذا الزخم الجماعي لنعمل معاً في سبيل استقرار لبنان ومن أجل كل من يعيشون فيه أملاً منهم في مستقبل أفضل.


فيليب لازاريني
المنسق المقيم والمنسق الإنساني
للأمم المتحدة


سعد الحريري
دولة رئيس مجلس الوزراء

خريطة المرجع

خريطة مرجعية

المحافظات، الأقسية وبعض البلديات المهمة في لبنان



- عاصمة ★
- مدن كبرى ●
- مجري مائية
- حدود دولية - - - - -
- حدود المحافظات ———
- حدود الأقسية ———



الجزء الأول

استراتيجية لبنان للاستجابة للأزمة

1. المقدمة

السياق العام والتحديات الأساسية

مضت ست سنوات على اندلاع النزاع في سوريا، وما زال لبنان في مواجهة إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في عصرنا هذا، مظهراً التزاماً استثنائياً وتضامناً ملحوظاً تجاه الأشخاص الذين نزحوا نتيجة الحرب الدائرة في سوريا. بدءاً من تشرين الأوّل 2016، قدّرت الحكومة اللبنانية عدد السوريين الذين يستضيفهم لبنان بمليون ونصف شخص كانوا قد فرّوا من النزاع في سوريا (منهم 1.017 مليون مسجّلين كلاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين)، ناهيك عن 31500 لاجئ فلسطيني من سوريا، و35 ألف لبناني عائد، عدا عن اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في لبنان من قبل والذي يتجاوز عددهم 277985 شخصاً. تجدر الإشارة إلى أنّ نقاط الضعف التي تعاني منها كلٌّ من هذه الفئات إنما تعود إلى أسباب جذرية مختلفة؛ وعليه، يجب أن تتضمن استراتيجية الاستجابة الشاملة تدخلاتٍ متعدّدة الأوجه تتراوح ما بين تقديم المساعدات الطارئة والمساعدات الإنمائية. فضلاً عن ذلك، يشكّل الأطفال والمراهقون نصف الأشخاص المتأثرين بالأزمة تقريباً¹؛ ففي الوقت الحالي، ينشأ 1.4 مليون طفل على الأقل، ومنهم لبنانيون وسوريون وفلسطينيون، في جوٍّ من الخطر والحرمان، وهم بحاجةٍ ملحّةٍ إلى الخدمات الأساسية والحماية. أما الإدارات العامة، فتعمل فوق طاقتها، حيث يتجاوز الطلب قدرة المؤسسات والبنى التحتية على تلبية الاحتياجات. بالإضافة إلى ذلك، تتحمّل قطاعات الخدمات، بدورها، أعباءً تفوق طاقتها، خاصّةً قطاع الصحة العامة الذي تتراكم عليه الديون في ظلّ عدم مقدرة المرضى السوريين على تسديد الجزء المتوجب عليهم من الفاتورة.

خلف النزاع في سوريا آثاراً هائلةً على النمو الاجتماعي والاقتصادي في لبنان، مؤدياً إلى تفاقم حدّة الفقر والاحتياجات الإنسانية، واشتداد القيود التنموية القائمة منذ ما قبل موجة النزوح. في هذا الإطار، قدّر البنك الدولي الخسائر التي يتكبّدها لبنان بـ13.1 مليار دولار أميركي منذ العام 2012، منها 5.6 مليار دولار في العام 2015 وحده؛ لا يخفى على أحد أنّ البطالة والمستويات المرتفعة من العمل غير النظامي سبق وصنّفت كمشكلةٍ خطيرةٍ منذ فترة ما قبل الأزمة، حيث قدّر البنك الدولي أنّ الاقتصاد اللبناني يحتاج إلى توفير مزيدٍ من الوظائف تعادل ستّة أضعاف المقدار المتوفّر حالياً كي يتمكّن من استيعاب

الوافدين الجدد إلى سوق العمل النظامي². وتعتبر البطالة مرتفعةً بشكلٍ خاص في بعض الأماكن الأشدّ فقراً في البلاد: ففي بعض المناطق، تعادل البطالة ضعف المعدّل الوطني تقريباً، مما يلقي بأعباء هائلة على المجتمعات المضيفة³. كما تفاقم التفاوتات القائمة منذ وقتٍ طويل واشتدّت التوتّرات حدّةً على المستوى المحلي، خاصّةً بسبب التنافس الملموس على الوظائف والوصول إلى الموارد والخدمات. إلى جانب ذلك، خلف الركود الاقتصادي آثاراً متفاوتة على الشباب والأشخاص الآخرين الوافدين إلى سوق العمل: فتعتبر معدّلات البطالة في صفوف الشباب في لبنان أعلى بثلاثة إلى أربعة أضعاف من معدّل البطالة الإجمالي⁴.

إنّ المساعدات التي تيسّرت بفضل مساهمات المانحين والتي طبّقت بدعمٍ من شركائنا في مجال المعونة، بموجب خطة لبنان للاستجابة للأزمة لفترة 2016-2015، فضلاً عن حسن الضيافة الاستثنائي الذي تميّزت به المجتمعات اللبنانية، وفّرت دعماً أساسياً كانت مختلف القطاعات بأمرس الحاجة إليه، كما جنّبت الفئات الأشدّ فقراً مزيداً من التدهور في أوضاعها المعيشية. فمن الإنجازات التي حقّقتها خطة لبنان للاستجابة للأزمة، تعزيز البنى التحتية المتعلقة بالطرق والمياه والصرف الصحي؛ وإطلاق مجموعة متنوّعة من المبادرات التي ساعدت البلديات في تطبيق المشاريع ذات الأولوية بالنسبة لمجتمعاتها المحلية؛ وتوفير مساعدة نقدية لمجموعةٍ واسعةٍ من الأشخاص أنقذت حياة الكثيرين ضمن الفئات الأشدّ فقراً وعزّزت الاقتصاد المحلي؛ وتأمين الدعم للمراكز الصحية والمستشفيات في مختلف أنحاء البلاد؛ وإحراز تقدّم ملحوظٍ على صعيد مساعدة الحكومة اللبنانية في تسجيل أعداد أكبر من الأطفال الضعفاء في المدارس كلّ سنة. لكن بالرغم من هذه الإنجازات، ما زالت الاحتياجات المتنامية تلقي بثقلها على الموارد، وما زال تجديد الدعم أمراً ضرورياً. فالأزمة المطوّلة تخلف آثاراً تزداد قوّةً على الأسر السورية والفلسطينية واللبنانية الضعيفة، فضلاً عن مؤسسات لبنان وبنيتها التحتية.

¹ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والحكومة اللبنانية.

² إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

³ قدّر البنك الدولي معدّل الأشخاص غير النظاميين بـ50% في تقريره الصادر عام 2012 (MILES)، ص. 1.

⁴ في وادي خالد، تُقدّر نسبة البطالة بـ58% (Impact Evaluation Report, Lebanon Host Communities Support Project) (2016) (AKTIS).

⁵ GIZ 2016، p.30 (مصدر: KILM 2015).

من الضروري أن يوطد المجتمع الدولي تعاونه الدولي ودعمه الإنمائي للبنان، بغية الاستجابة للتدفق الهائل للنازحين القادمين من سوريا، وتماشياً مع المسؤولية المشتركة التي التزمت بها جميع الحكومات في إعلان نيويورك في أيلول 2016^v، وإعلان النوايا الذي قدّمه لبنان في خلال مؤتمر لندن^{vi}. ومن أبرز الأولويات لشركاء خطة الاستجابة في لبنان، المساعدة في حشد المزيد من الموارد المالية لدعم مؤسسات الدولة الوطنية، بحيث تكون طريقة أساسية لتلبية الاحتياجات المتزايدة والتخفيف من تدهور الوضع أكثر فأكثر^{vii}.

وعليه، تهدف هذه الخطة المتوسطة المدى إلى تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية للتعامل مع تأثير الأزمة السورية في لبنان، من خلال إطار تخطيط استراتيجي شامل مدته أربع سنوات، تمّ تطويره وتطبيقه بالتنسيق مع الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والجهات المانحة.

جدير بالذكر أنّ خطة لبنان للاستجابة للأزمة تستند إلى الاحتياجات، وبالتالي يجب تعديلها بحسب التغييرات التي تطرأ على السياق العام. وسيتمّ إجراء مراجعة سنوية للخطة استناداً إلى الاستعراض السنوي للاحتياجات: وستتضمن كلّ وثيقة أهدافاً مفضّلة وموازنات للسنة الحالية، فضلاً عن أرقام إرشادية للسنة التالية عند الإمكان.

تسعى خطة لبنان للاستجابة للأزمة، وهي خطة مشتركة بين الحكومة اللبنانية وشركائها الدوليين والوطنيين، إلى الاستجابة لهذه التحديات بطريقة كليّة وشاملة من خلال وضع خطط طويلة الأمد ومتعدّدة السنوات، بغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية: ضمان حماية النازحين السوريين واللبنانيين الضعفاء واللاجئين الفلسطينيين؛ توفير المساعدة الفورية إلى السكّان الضعفاء؛ تعزيز قدرة نظم تقديم الخدمات الوطنية والمحلية على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية، وتحسين نوعية هذه الخدمات؛ وترسيخ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في لبنان. على ضوء ذلك، من بالغ الأهمية أن تحافظ هذه الاستجابة على تركيزها القويّ على تقديم المساعدة الإنسانية إلى المجتمعات الضعيفة كافة، لكن أيضاً، وفاءً للالتزامات التي قدّمها لبنان في مؤتمر لندن، من الضروري أن تسعى، بشكل ملحوظ ومستمرّ، إلى توسيع نطاق الاستثمارات، والشراكات، ونماذج تقديم الخدمات التي تضمن التعافي وتمكّن من التقدّم باتجاه الاستراتيجيات التنموية طويلة المدى.

فضلاً عن ذلك، تسعى خطة لبنان للاستجابة للأزمة إلى تعزيز تركيزها على تنسيق المساعدات بالتعاون مع الهياكل الحكومية وغير الحكومية ومن خلالها، على غرار وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية؛ وإلى تعزيز الشفافية، وتوطيد التعاون، والتتبع، والمساءلة، والتعلم، من خلال القيام بإجراءات الرصد والتقييم المعزّزة والموضوعية.



مصدر الصورة: Medical Teams International, 09/05/16, Syrian refugees children in Bekaa

لمحة عن خطة لبنان للاستجابة للأزمة

الأهداف الاستراتيجية

تقديم المساعدة الفورية للسكان المعرضين للخطر		ضمان حماية السكان المعرضين للخطر	
تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في لبنان		توفير خدمة الدعم من خلال النظم الوطنية	

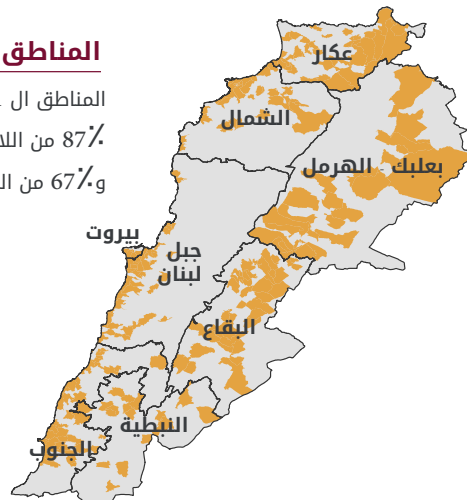
الأهداف والمتطلبات حسب القطاعات لعام 2017

المتطلبات (مليون دولار اميركي)	القطاع	الأشخاص المستهدفون
\$123.8	الاستقرار الاجتماعي	2,236,299
\$280	المياه	1,959,428
\$163.8	الحماية	1,887,502
\$308	الصحة	1,535,297
\$571.5	المساعدة الأساسية	1,276,000
\$99.2	الطاقة	1,119,171
\$507.2	الأمن الغذائي	961,388
\$372.6	التربية	543,616
\$128.7	المسكن	536,002
\$195.7	سبل العيش	65,557

المناطق الأكثر ضعفاً

المناطق الـ 251 الأكثر ضعفاً تستضيف 87% من اللاجئين و67% من اللبنانيين الأشد فقراً

المناطق الأكثر ضعفاً



الأرقام التخطيطية لعام 2017

5.9 مليون
عدد السكان الذين يعيشون في لبنان



3.3 مليون
السكان المحتاجون



2.8 مليون
السكان المستهدفون



1.5 مليون
نازح سوري



1.03 مليون
لبناني ضعيف



257,400 فلسطيني من لبنان
31,500 فلسطيني من سوريا



2.75 مليار
التمويل المطلوب

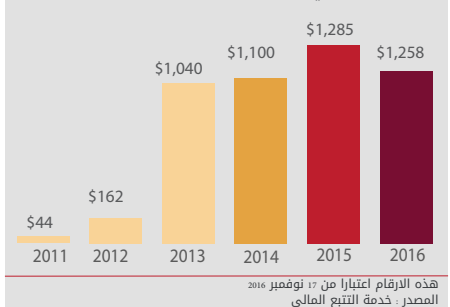


104
شريكا

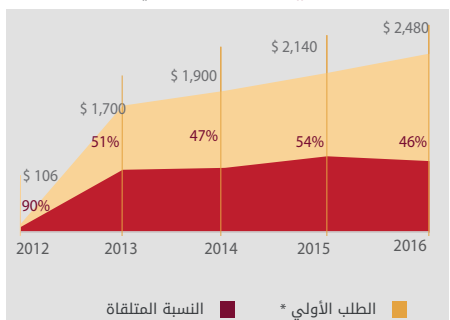


الجهات المانحة

التمويل العام المتلقي (مليون دولار اميركي)



منحى التمويل (مليون دولار اميركي)



يتضمن متطلبات الحكومة اللبنانية المصدر أرقام التمويل المستخدمة هي من التقارير السنوية 2015 والموضوعة العليا لشؤون اللاجئين

نظرة عامة إلى الاحتياجات

ساعدت الاستجابة المنسقة التي بذلها كل من الحكومة والمجتمعين الدولي والمخني في تثبيت وضع النازحين السوريين في العام 2016، حيث ساءت مستويات ضعفهم الاجتماعي والاقتصادي بنسبة طفيفة فقط بالمقارنة مع العام 2015، بعد أن كانت قد تدهورت بشكلٍ حادٍ بين العامين 2014 و 2015¹. لكن ما زال الوضع في لبنان غير مستقر، في ظل انتشار الاحتياجات الإنسانية والتنموية الواسع. فقد انضم ما يُقدَّر بمليون ونصف نازح سوري، نصفهم من النساء والأطفال، و 31500 لاجئ فلسطيني من سوريا، إلى 277985 لاجئاً فلسطينياً كانوا متواجدين في لبنان من قبل، فضلاً عن مليون ونصف من اللبنانيين الضعفاء². بالإضافة إلى ذلك، يُقدَّر عدد اللبنانيين الذين عادوا من سوريا منذ العام 2010 بـ 35 ألف لبناني³.

¹ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

² المنظمة الدولية للهجرة.

³ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

1.5 مليون لبناني
ضعيف

1.5 مليون
نازح سوري

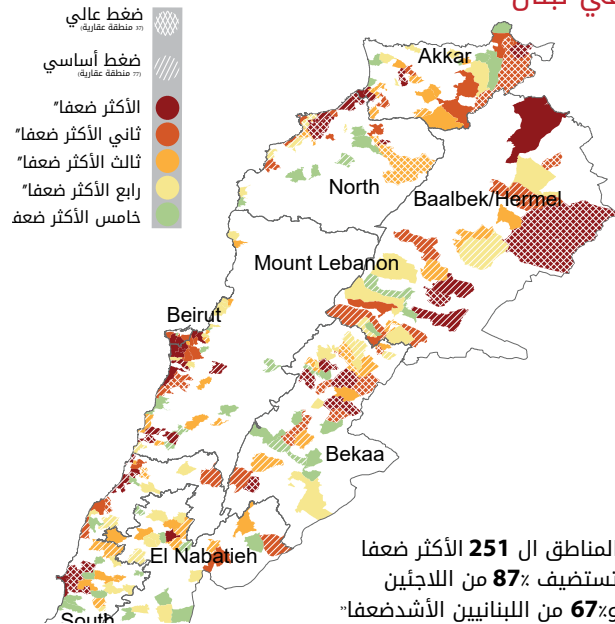
278,000
لاجئ فلسطيني
من لبنان

31,500
لاجئ فلسطيني
من سوريا



أكثر من نصف اللاجئين من سوريا هم من النساء والأطفال

المناطق الأكثر ضعفاً في لبنان



60%

من النازحين السوريين فوق الـ 15 سنة

بدون إقامة قانونية



91%

من النازحين السوريين

مديونين

بمتوسط ديون متراكمة

857\$



52% من النازحين السوريين

10% من اللبنانيين

ضعيفين جداً (أقل من 2.4 دولار أميركي يومياً)

6% من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا

(أقل من 2.5 دولار أميركي يومياً)

نتيجةً لذلك، تزداد الأسر غرقاً في الديون: فمعدّل ديون الأسر السورية النازحة يبلغ 857 دولاراً لكل أسرة.^{xv}

بات الحصول على وثائق الأحوال الشخصية أكثر صعوبةً وأعلى كلفةً بالنسبة للعديد من النازحين السوريين، ناهيك عن أنّ وضعهم القانوني يزيد الطين بله ويضعف من سرعة تأثرهم. بالإجمال، تمّ إجراء 58606 زيارات إلى أسر النازحين السوريين شهرياً من 1 كانون الثاني إلى 31 آب 2016. في شهر آب، تمّت زيارة 7225 أسرة، وقد أشارت البيانات التي تمّ الاستحصال عليها من هذه الأسر إلى أنّ 60% من الأشخاص ما فوق الخامسة عشرة من العمر لا يملكون وثيقة إقامة قانونية، بالمقارنة مع 47% في كانون الثاني 2016.^{xvi} ولا ريب في أنّ العوائق التي تحول دون الحصول على إقامة قانونية قد تؤثر على قدرة النازحين السوريين على التنقل في لبنان، وتحدّد بالتالي من وصولهم إلى فرص كسب الرزق والخدمات الأساسية. من هنا، إنّ العدد المتزايد للأشخاص غير المسجّلين لدى السلطات اللبنانية يستدعي إجراء مراجعة للسياسات المطبّقة حتى اليوم بهدف تدارك وضعهم هذا.

ساهم تواجد مليون ونصف نازح سوريّ تقريباً - منهم 54% من الأطفال - في رفع الطلب على البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، خاصّةً وأنّ هذه الأخيرة لا تستطيع أن تلبي الاحتياجات المتزايدة لهؤلاء الأشخاص. فضلاً عن ذلك، ساهم توزّع النازحين السوريين على المناطق التي تتمركز فيها الشريحة اللبنانية الفقيرة في مفاجمة وضع اقتصاديّ متردّد أساساً، فزاد من حدّة الفقر والتوتّرات الاجتماعية بين مختلف المجتمعات المحلية، كما عمّق هوة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

منذ بداية الأزمة، اختبر السكّان المتضرّرون في لبنان انكماشاً تدريجياً في الفرص المتاحة لتأمين سبل العيش وتوليد المداخيل، مما عكس عجز الأسر الفقيرة والنازحة عن تأمين احتياجاتها الأساسية والوصول إلى الخدمات الاجتماعية. فضلاً عن ذلك، نتيجة القيود المتعلقة بسياسات الإقامة والعمل، وطريقة تطبيقها، فضلاً عن ظروف السوق الصعبة، لجأ النازحون السوريون إلى العمل غير القانوني والاستغلالي.

تتركز العديد من المجتمعات الأشدّ ضعفاً في لبنان ضمن جيوبٍ معيّنة من البلاد: فتعيش أكثرية اللبنانيين المحرومين (67%) والأشخاص النازحين من سوريا (87%) ضمن المساحات العقارية الـ251 الأشدّ تأثراً في البلاد، من أصل المساحات العقارية الإجمالية البالغ عددها 31653. ولكل من هذه المجتمعات المحلية احتياجاته المختلفة عن غيره: فتواجه الأسر اللبنانية الضعيفة تراجعاً في الدخل مما يجعلها عاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية بشكل متزايد، كتأمين الغذاء أو الرعاية الصحية؛ وتعاني الأسر السورية النازحة من أثر النزوح المطوّل، فتغرق في الديون أكثر فأكثر وتختبّط في آليات التكيف السلبية، بينما تجاهد لتلبية احتياجات أفرادها؛ أما اللاجئون الفلسطينيون، فيواجهون فقراً مستمراً منذ أجيالٍ متعدّدة كما يفترقون إلى فرص العمل اللائقة.

يدخل النزاع عامه السادس، وما زالت مستويات الفقر مرتفعة؛ وتدهور قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود على المدى الطويل، خاصّةً في ظل نفاذ مذكراتها ومكافحتها من أجل الحصول على المدخول. في الوقت الحالي، يعيش مليون لبنانيّ ما دون خطّ الفقر^{xvii} منهم 470 ألف طفل^{xviii}. ويعيش أكثر من 70% من النازحين السوريين ما دون خطّ الفقر^{xix}، ناهيك عن 65% من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان و90% من اللاجئين الفلسطينيين من القادمين سوريا، وهم إحدى الفئات الأكثر ضعفاً في المنطقة^{xx}.

تعتمد ثلاثة أرباع الأسر النازحة مجموعةً متنوّعةً من استراتيجيات التكيف السلبية للتعامل مع فقرها الذي طال أمده والذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي. ومن هذه الاستراتيجيات تقليص إنفاقهم على الغذاء، وشراء المواد الغذائية بالتسليف، والتخفيف من المصاريف غير الغذائية الأساسية مثل التعليم والصحة، وبيع الأصول الإنتاجية^{xxi}، وسحب الأطفال من المدرسة، وإرسالهم إلى العمل، وبيع البيوت أو الأراضي^{xxii}. وقد أصبحت استراتيجيات التكيف دائمةً ولا رجوع عنها أكثر من ذي قبل، لا سيّما وأنّ مذكرات الأسر وأصولها المتبقية باتت تنفذ بشكلٍ متزايد.



أكثر من 250,000
طفل سوري نازح بين 3 و 17 سنة
هم بدون تعليم



94.5% من النازحين السوريين و
35.6% من اللاجئين الفلسطينيين
من سوريا

**يعانون من انعدام
الأمن الغذائي بدرجات
معتدلة أو شديدة**



**الأحياء الحضرية
الفقيرة**

تستضيف **21%**
من النازحين السوريين

بالفعل، يعاني 93% من النازحين السوريين درجةً من انعدام الأمن الغذائي في العام 2016، بالمقارنة مع 89% في العام 2015^{xxi}. لكنّ هذا التدهور ليس حاداً كما في العام الأسبق، وذلك بفضل الاستجابة القائمة على توفير الغذاء بشكلٍ مستمرٍّ على الأرجح. تجدر الإشارة إلى أنّ أكثرية الأسر السورية -58% - تندرج في خانة انعدام الأمن الغذائي الطفيف، و34% تعاني انعدام الأمن الغذائي المتوسط، فيما 1.6% تعاني انعدام الأمن الغذائي على نحوٍ شديد. ويزداد الوضع سوءاً لدى اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، حيث يعاني 63% منهم انعدام الأمن الغذائي بدرجةٍ شديدة، و31% بدرجة متوسطة^{xxii}. فضلاً عن ذلك، تورد التقارير أنّ 49% من اللبنانيين يقلقون بشأن قدرتهم على جمع ما يكفي من الغذاء، فيما يقول 31% منهم إنهم كانوا غير قادرين على تناول طعامٍ صحيٍّ ومغذٍّ على امتداد العام^{xxiii}. كذلك، خلف انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر الضعيفة أثراً سلبياً على تغذية الأطفال والرّضع ضمن الأسر، خاصّةً وأنّ معدّلات الرضاعة الطبيعية الخالصة متدنية في المجتمع اللبناني (25%) وبين النازحين السوريين (34%)^{xxiv} في الوقت الراهن، لا يطبّق لبنان سياسةً وطنيةً خاصّةً برضاعة الأطفال والرّضع، لتكون دليلاً نحو كيفية تغذية الأطفال على أكمل وجه في خلال السنتين الأوليين من حياتهم. وفقاً لتقارير الأمم المتّحدة، انعكست نقاط الضعف الاجتماعيّة والاقتصاديّة، بتأثير من حالات الطوارئ المطوّلة، في ارتفاع معدّلات العنف ضدّ الأطفال والنساء، والاعتماد على الممارسات الضارة لتكون آليات تكيف، مثل زواج الأطفال وإشراكهم في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، كالعنف المسلّح¹ بصفته آلية للتكيف²، فضلاً عن ازدياد خطر المتاجرين بالبشر الذين يتحتّنون فرص الاقتناص من ارتفاع مستوى الضعف لدى السكّان. في هذا الإطار، لا تنفك الحكومة اللبنانية تعيد التأكيد على التزامها بمكافحة العنف ضدّ النساء والأطفال، بما يتوافق مع القوانين الوطنية والدولية المرعية الإجراء. وعليه، لا بدّ من تنسيق الجهود بين الأمم المتّحدة ولبنان بهدف تصويب هذا الوضع القائم. أما الأشخاص ذوو الإعاقات، فتزداد مخاطر تعرّضهم للعنف، والتمييز، والإقصاء.

لذا، تعتبر أنشطة كسب المعيشة أولويةً أساسيةً بالنسبة للحكومة اللبنانية وشركائها الوطنيين والدوليين - وفق ما شدّد عليه لبنان ضمن إعلان النوايا التي تلتها الحكومة اللبنانية في مؤتمر لندن^{xxv} كونها تخفّف من اعتماد الأشخاص الضعفاء على المعونة، كما تزيد إنتاجية المجتمعات المحليّة ومدّخلها.

إنّ الضغوطات على سوق الإسكان يعني أنّ الأشخاص الأشدّ ضعفاً لا يتمتّعون إلا بوصول محدودٍ إلى السكن اللائق والمعقول الكلفة؛ فبعيش 24% من النازحين السوريين في مبانٍ ما دون المعايير المطلوبة، و17% في مستوطناتٍ غير رسمية، في حين يُصنّف وضع 12% من سائر مراكز الإيواء الخاصة بالنازحين بالخطير^{xxvi}. فضلاً عن ذلك، يزداد الاكتظاظ في صفوف النازحين السوريين - من 18% عام 2015 إلى 22% عام 2016 - فيما يصل إلى 46% في صفوف اللاجئين الفلسطينيين من سوريا^{xxvii}، حيث تلجأ أعدادٌ كبيرةٌ من الأشخاص النازحين من سوريا إلى الإقامة في مساكن ما دون المعايير المطلوبة في المراكز الحضرية، وفي المخيمّات والتجمّعات الفلسطينية الموجودة. ومن التحدّيات الخاصة في هذا المجال، الأحياء الحضرية الفقيرة التي تستضيف اليوم 30% من النازحين السوريين، وهي نسبة لم يسبق لها مثيل^{xxviii} بالفعل، ينزح السكّان الضعفاء أكثر فأكثر نحو المناطق الحضرية الفقيرة حيث ظروف المعيشة متدهورةً بشكلٍ ملحوظ، وحيث ثمن الإيجار إلى ارتفاع، ناهيك عن ازدياد الضغوطات على تأمين الخدمات الأساسية، مثل الماء والكهرباء، والصرف الصحي، وجمع النفايات الصلبة. كذلك، إنّ الانتقال نحو المناطق الحضرية يجعل من الصعب على المنظّمات تقديم المساعدة إلى النازحين السوريين: حيث يعسّي الوصول إلى الأحياء الحضرية الفقيرة أصعب، لا سيّما وأنّ الأشخاص المحتاجين يكونون أكثر تشتتاً في هذه المناطق، وتحديد هويّتهم ومواقعهم يكون أكثر صعوبةً، ناهيك عن ندرة الشركاء ذوي الخبرة في مجال الاستجابة ضمن المدن. أما وضع الأمن الغذائي، فما زال حسّاساً جداً بالرغم من توفير المساعدات الغذائية المباشرة، حيث ازدادت نسبة الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي بالمقارنة مع العام 2015:

¹ وردت التوجّهات السائدة التي تقرن الأطفال بالنزاع أو العنف المسلّح في عدّة فقرات متعلقة بلبنان من التقارير السنوية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلّح والصادرة عن الأمين العام للأمم المتّحدة لعام 2009 (2014)، 2013 (A/68/878-S/2014/339)، 2012 (A/67/845-S/2013/245)، 2011 (A/66/820-S/2011/250)، 2010 (A/65/742-S/2010/181)، 2009 (A/64/742-S/2010/181)، 2008 (A/63/742-S/2009/181)، 2007 (A/62/742-S/2007/181)، 2006 (A/61/742-S/2006/181)، 2005 (A/60/742-S/2005/181)، 2004 (A/59/742-S/2004/181)، 2003 (A/58/742-S/2003/181)، 2002 (A/57/742-S/2002/181)، 2001 (A/56/742-S/2001/181)، 2000 (A/55/742-S/2000/181)، 1999 (A/54/742-S/1999/181)، 1998 (A/53/742-S/1998/181)، 1997 (A/52/742-S/1997/181)، 1996 (A/51/742-S/1996/181)، 1995 (A/50/742-S/1995/181)، 1994 (A/49/742-S/1994/181)، 1993 (A/48/742-S/1993/181)، 1992 (A/47/742-S/1992/181)، 1991 (A/46/742-S/1991/181)، 1990 (A/45/742-S/1990/181)، 1989 (A/44/742-S/1989/181)، 1988 (A/43/742-S/1988/181)، 1987 (A/42/742-S/1987/181)، 1986 (A/41/742-S/1986/181)، 1985 (A/40/742-S/1985/181)، 1984 (A/39/742-S/1984/181)، 1983 (A/38/742-S/1983/181)، 1982 (A/37/742-S/1982/181)، 1981 (A/36/742-S/1981/181)، 1980 (A/35/742-S/1980/181)، 1979 (A/34/742-S/1979/181)، 1978 (A/33/742-S/1978/181)، 1977 (A/32/742-S/1977/181)، 1976 (A/31/742-S/1976/181)، 1975 (A/30/742-S/1975/181)، 1974 (A/29/742-S/1974/181)، 1973 (A/28/742-S/1973/181)، 1972 (A/27/742-S/1972/181)، 1971 (A/26/742-S/1971/181)، 1970 (A/25/742-S/1970/181)، 1969 (A/24/742-S/1969/181)، 1968 (A/23/742-S/1968/181)، 1967 (A/22/742-S/1967/181)، 1966 (A/21/742-S/1966/181)، 1965 (A/20/742-S/1965/181)، 1964 (A/19/742-S/1964/181)، 1963 (A/18/742-S/1963/181)، 1962 (A/17/742-S/1962/181)، 1961 (A/16/742-S/1961/181)، 1960 (A/15/742-S/1960/181).

² استناداً إلى الأدلة التي جمعتها منظمّة اليونيسف بموجب اختصاصها.



زيادة الطلب
على المياه
بنسبة 28%
منذ عام 2011



نظام المياه
يعالج 8% فقط
من مياه الصرف الصحي

تراكم على
المستشفيات العامة
عجزاً يصل إلى
15 مليون دولار
منذ بداية الأزمة في سوريا
(المصدر: وزارة الصحة العامة)



في العام 2016، لم تتمكن 16% من أسر النازحين السوريين التي كانت بحاجة إلى خدمات الصحة الأساسية من الحصول عليها، بسبب ارتفاع التكاليف والرسوم في المقام الأول^{xxvii}. من هنا، إن مساعدة المرافق الصحية على التكيف مع العدد الهائل للحالات، وتحسين مرونة النظام الصحي بشكل عام، كتوفير الرعاية الصحية للمجتمعات الضعيفة بكلفة مقبولة، عنصر أساسي لتقديم الخدمات إلى النازحين السوريين واللبنانيين الضعفاء. فضلاً عن ذلك، يشكل الأمن الصحي، لا سيما في ما يتعلق بالأمراض المنقولة، مصدر قلق متزايد، خاصة وأن لبنان كان قد شهد على تفشي أمراض الحصبة والنكاف، والإسهال المنقول بالماء الذي يمكن أن يؤثر بشكل ملحوظ على مستويات الوفيات والمرض في أوساط المجتمعات المضيفة واللاجئين.

بالنسبة للمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، لاحظ البنك الدولي في تقييم صدر العام 2013 نقصاً في كمية المياه المتوفرة عبر شبكات الإمداد بالمياه في لبنان، مما يؤدي إلى نقص مزمن في المياه في مختلف أنحاء البلاد. في الوقت نفسه، تشهد نوعية المياه تدهوراً، كتزايد نسبة الملوحة فيها بسبب استخراج مفرط للمياه الجوفية والتلوث الجرثومي لـ33% من إمدادات الأسر المتعلقة بالماء في (2004)^{xxviii}، نتيجة تصريف النفايات بشكل غير آمن، كما هو مبين في تقرير الحكومة اللبنانية لعام 2013 المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. ومع أن تغطية الشبكة مرتفعة (80%)، إلا أن معدل المياه ذات المصدر غير المعروف (المتسرّبة) يبلغ 48%، فيما تعتبر استمرارية التغذية متدنية³⁹. أما خدمات الصرف الصحي، فما زالت في مرحلة متخلفة، متسببة بمشاكل على صعيد الصحة البيئية، مثل تلوث الموارد المائية. ويبلغ معدل تغطية شبكة الصرف الصحي 60%^{xxix}، أي أعلى من المعدل في المنطقة، لكن نسبة مياه المجاري المعالجة فعلياً لا تتعدى الـ8%. في هذا الإطار، خلف هذا الوضع المنذر بالقلق على صعيد الماء والصرف الصحي، ناهيك عن ممارسات النظافة الشخصية الضعيفة، آثاره على صحة الأطفال، متسبباً بانتشار أمراض الزحار والتهاب الكبد الفيروسي والتيفويد التي تعتبر أكثر أنواع الأمراض المنقولة شيوعاً، لا سيما لدى الأطفال ما دون الخامسة.

وتتفاقم هذه المخاطر في حالات الطوارئ المطوّلة، وعند انتفاء أيّ تدخلات هادفة للتخفيف من انعدام المساواة في صفوف الأطفال ذوي الإعاقة. في هذا الإطار، ما زال لبنان يشكو نقصاً في البيانات المتعلقة بالإعاقة، مما يحثّ من المبادرات الهادفة الموجهة نحو تحسين وضع الأطفال والشباب ذوي الإعاقة.

على صعيد التعليم، يعتبر 500 ألف طفل تقريباً من النازحين السوريين المسجلين في لبنان في سنّ الدراسة، أي ما بين 3 و17 سنة³. لكنّ نصفهم - أكثر من 250 ألف طفل - يبقون خارج المدرسة⁴، شأنهم شأن 50 ألف لبناني في سنّ التعليم الابتدائي (4-6 سنة). وتُسجّل أعلى نسبة للتسرّب الدراسي بين الأطفال السوريين في البقاع، حيث لا يرتاد 78% من الأطفال السوريين المدارس. كما يعتبر معدّل عدم الالتحاق بالمدرسة أعلى في صفوف السوريين بين 15 و18 سنة، حيث أورد أحد التقارير أن أقلّ من 3% من اللاجئين السوريين المسجلين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة ملتحقون بالمدارس الثانوية الرسمية^{xxv} فضلاً عن ذلك، مع اضطرار الأسر التي بلغت مرحلة اليأس الاعتماد على أطفالها لجني المال، تمسي عمالة الأطفال عائقاً أساسياً أمام الالتحاق بالمدارس ومتابعة الدراسة.

تعرّضت المستشفيات والمراكز الصحية في لبنان لأعباء تفوق طاقتها، في ظلّ الارتفاع المفاجئ لمعدلات الانتفاع من خدماتها، لما يصل إلى 50% في بعض الحالات، مما أثر بشكل كبير على بنائها التحتية واستدامتها المالية³⁵. ومع أن لبنان يبقى خالياً من حالات شلل الأطفال، إلا أن معدلات تغطية لقاح الحصبة ما زال ضئيلاً. فضلاً عن ذلك، إن عدم وصول السكان الضعفاء والفقراء في لبنان إلى الرعاية الصحية النوعية قد ازداد سوءاً بسبب الأزمة السورية. ففي حين يتلقى اللاجئون الفلسطينيون خدمات الرعاية الصحية الأساسية، والمساعدة اللازمة للاستشفاء من خلال وكالة "الأونروا"، يُقدّر أن 28% من اللبنانيين و70% من النازحين السوريين على الأقل يشكّلون فئة ضعيفة، وقد يحتاجون إلى الإعانات التي تخوّلهم الوصول إلى الرعاية الصحية المناسبة^{xxvi}.



15%

من الفقراء اللبنانيين المسجلين في برنامج استهداف الأسر الأكثر فقراً يمكنهم الحصول على عمل



41%

من السوريين النازحين يعيشون في مساكن غير ملائمة من ضمنهم مصنّفين ضمن الظروف الخطرة

12%



40%

زيادة في الإنفاق البلدي على التخلص من النفايات منذ عام 2011

لاحظت الحكومة اللبنانية، في ورقة سياسة قطاع الكهرباء التي اعتمدها في حزيران 2010، عجزاً في القدرة على توليد الطاقة الكهربائية التي بلغت 61% فقط من المعدل المسجل في ذروة الطلب في خلال فصل الصيف. وقد أقرت ورقة السياسة أنّ قطاع الكهرباء له احتياجات ملحة، وحددت سياسات، واستثمارات، وإصلاحات، هدفها زيادة مستوى إمداد الكهرباء ونوعيته، وإدارة نمو الطلب، وتخفيف الكلفة الإجمالية لإنتاج الكهرباء، وزيادة الإيرادات، وتحسين حوكمة القطاع- وهي كلها موجهة نحو تحسين تقديم الخدمات في نهاية الأمر والتخفيف من العبء الضريبي الذي يلقي القطاع به على الموارد العامة. وفي دراسة أجرتها وزارة الطاقة والمياه وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً¹، تُقدّر الزيادة المطلوبة في إنتاج الكهرباء كنتيجة للأزمة السورية بـ320 ميغاواط إلى 450 ميغاواط تقريباً²، استناداً إلى الأرقام التي تقدّر عدد النازحين السوريين بـ1.1 مليون و1.5 مليون شخص على التوالي.

¹ سيتمّ نشر هذه الدراسة في نهاية العام 2016.

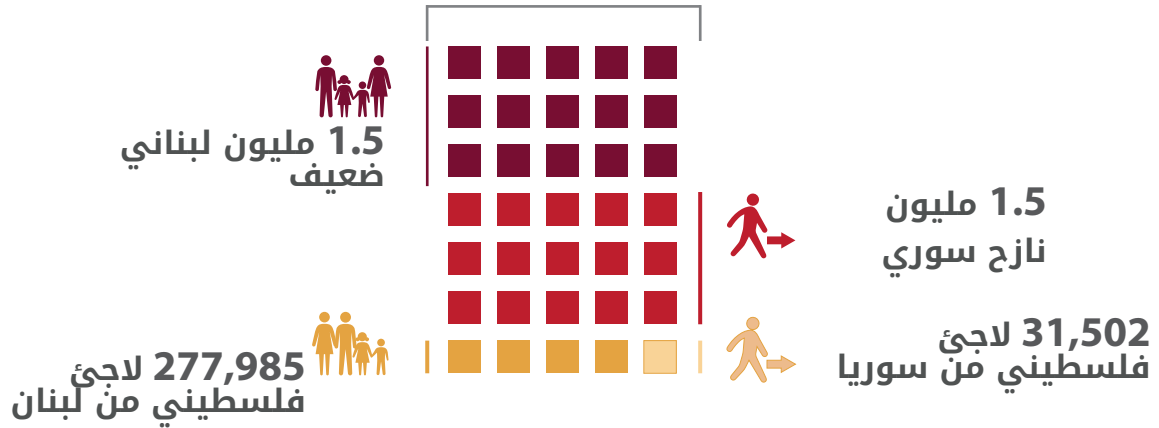
² هذه الأرقام تقريبية، مع هامش من الخطأ يبلغ 10% عند هذه المرحلة، بانتظار صدور التقرير النهائي في كانون الأول 2016.

الأشخاص المحتاجون والمستهدفون

الأشخاص المحتاجون



3.3 مليون شخص في حاجة



الأشخاص المستهدفون



1.91 مليون شخص من خلال الحماية والمساعدة المباشرة

2.26 مليون شخص من خلال تقديم الخدمات، والانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي

1,500,000 نازح سوري



336,000 لبناني ضعيف



79,429 لاجئ فلسطيني من سوريا و لبنان
31,502 سوريا
47,927 لبنان



1,033,000 لبناني ضعيف



942,000 نازح سوري



288,962 لاجئ فلسطيني من سوريا و لبنان
31,502 سوريا
257,460 لبنان



الشركاء المطلوبون حسب القطاع

104 شركاء من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية



الحماية

61



الاستقرار الاجتماعي

51



سبل العيش

47



الصحة

43



المساعدة الأساسية

42



المياه

37



التربية

32



الأمن الغذائي

30



المسكن

28



الطاقة

13

استراتيجية الاستجابة

1. ضمان حماية السكان الضعفاء

إيماناً منهل بأن حماية السكان هو في قلب العمل الإنساني، يرمي هدف هذه الاستجابة إلى تعزيز خدمات الدعم والتدخلات المقدمة للأشخاص النازحين من سوريا والسكان الضعفاء وتمكين الأفراد ودمج الحماية في كافة التدخلات القطاعية.



إذاً تشجع هذه الخطة على حماية الأشخاص المتأثرين وتسهيل الوصول إليهم بما يتوافق مع المبادئ الدولية الخاصة باللاجئين وحقوق الإنسان التي وقع عليها لبنان.

-ضمان حصول الأشخاص النازحين من سوريا على الوضعية القانونية وفق القوانين والأنظمة اللبنانية، مع اعتبار عودتهم إلى بلادهم الحلّ الدائم لهم¹ والالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية²

-الاستمرار في السماح للحالات الإنسانية الاستثنائية في الدخول إلى لبنان.

-الاستمرار في العمل على حلول مثل إعادة التوطين وغيرها من أساليب الانتقال إلى دول أخرى.

-الاستمرار في تسهيل حصول النازحين السوريين على الأوراق الثبوتية المدنية بما يتوافق مع القوانين والأنظمة والسياسات المعتمدة في لبنان.

-ضمان تقديم الحماية وغيرها من الخدمات المصممة خصيصاً للأشخاص الذين لديهم احتياجات خاصة مثل الأشخاص الذين يعانون من إعاقات والمتقدمين في السن والنساء والأطفال.

-تمكين المجتمعات اللبنانية والفلسطينية والسورية من تحديد المخاوف المتصلة بالحماية وتقديم تعليقاتهم حول التدخلات البرنامجية والمشاركة في إحالة الحالات إلى مقدمي الخدمات المختصين.

-دعم الحكومة اللبنانية في تطبيق القوانين من أجل منع ومعالجة سوء معاملة الأطفال والاستغلال الجنسي والاقتصادي وأسوأ أشكال عمالة الأطفال.

4.1 الأهداف الاستراتيجية

كما في العام الماضي، تعاونت الحكومة اللبنانية مع شركائها الوطنيين والدوليين من أجل توفير تدخلات إنسانية متكاملة ترسخ الاستقرار وتحظى بدعم متبادل.

تدعم خطة لبنان للاستجابة للأزمة الأولويات الاستراتيجية التي تحددها الحكومة اللبنانية وشركاؤها، بحيث تتوافق تدخلاتها مع السياسات الوطنية والاستراتيجيات التي تستجيب للحاجات المتغيرة، فتسعى للتكامل وللبناء على المساعدات دولية أخرى في البلاد.

وتركز خطة الاستجابة على المساعدات الإنسانية المقدمة للمجموعات الضعيفة، بما يشمل الأشخاص النازحين من سوريا واللبنانيين والفلسطينيين الضعفاء، وتسعى كذلك لتوسيع الاستثمارات والشراكات ونماذج تثبيت الاستقرار كقنلة نحو استراتيجيات تنموية على المدى الأبعد.

الأهداف الاستراتيجية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة:

1 ضمان توفير الحماية للسكان الضعفاء



2 تقديم المساعدة الفورية للسكان الضعفاء



3 دعم تقديم خدمات من خلال الأنظمة الوطنية



4 تعزيز استقرار لبنان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي



¹ ينص موقف الحكومة اللبنانية أن أي شكل من الدمج المحلي هو غير دستوري وبالتالي ليس خياراً متوفراً. وتعتبر الحكومة أن الخيار الدائم الوحيد للنازحين السوريين في لبنان هو عودتهم الآمنة إلى بلادهم الأصلي وفق الأعراف المطبقة بالقانون الدولي، آخذة في عين الاعتبار المصالح الحيوية للدولة المضيفة. وتنظر الحكومة إلى التوطين في دول ثالثة كخيار ممكن ولكن جزئي.

² في أي حالة تتعلق باللاجئين فإن الهدف المطلق للأمم المتحدة هو التوصل إلى حلول دائمة لمعاناة اللاجئين. وتشمل الحلول الدائمة العودة الطوعية بأمان وكرامة إلى البلاد الأصلي حين تسمح الظروف بذلك أو الاندماج المحلي في البلد المضيف حيث يمكن أو إعادة التوطين في دولة ثالثة.

-ضمان قدرة معظم اللبنانيين الضعفاء والنازحين السوريين على الوصول إلى تدخلات الوقاية من الأمراض والرعاية الصحية بتكلفة ميسورة، مع التركيز على قدرة الوصول إلى الخدمات وجودة هذه الخدمات والسيطرة على انتشار الأمراض،

- حماية الأشخاص الأكثر ضعفاً، بالأخص الأطفال والنساء والأشخاص المتقدمين في السن والأشخاص الذين يعانون من إعاقات وغيرهم من الأقليات المعرضة للعنف (بما فيه سوء المعاملة والاستغلال والإهمال) من خلال:

○ زيادة التواصل والاستجابة في المجتمع والأنظمة المؤسسية

○ الإحالات ورزمة كاملة من الخدمات بما يشمل الدعم الملائم للناجين من خلال نظام وطني متين ومتناسق،

- توسيع خدمات تأمين المياه السليمة والامدادات الصحية والنظافة والطاقة للبنانيين الأكثر ضعفاً والأشخاص النازحين من سوريا من خلال تعزيز الخدمات القائمة،

-تحسين آليات تقديم الخدمات الكفوءة من ناحية التكلفة التي تلبي في الوقت ذاته الحاجات وتقدم فوائد واضحة لكل المجتمعات الضعيفة، و

-تعزيز ملكية الحكومة للاستثمارات من خلال دعم إجراءات التخطيط الوطني والتنفيذ والرصد والإدارة.

4. تعزيز استقرار لبنان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

يرمي هدف هذه الاستجابة إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية بغية توسيع الفرص الاقتصادية والمعيشية بما يخدم التنمية المحلية والمجتمعات الأكثر ضعفاً. فهو سيستثمر في السعي للحد من الأثر البيئي للأزمة السورية والحرص على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي أي تدهور إضافي للنظام البيئي الطبيعي وضمان استدامته على المدى البعيد. كما سيستثمر في الطاقات الوطنية والمحلية بهدف دعم الحوار الذي يخفف من التوترات والنزاعات على المستويين البلدي والمحلي، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والمراهقين.

- التشجيع على خلق فرص العمل ودعم المؤسسات في تحقيق المداخل انطلاقاً من الاقتصادات المحلية في المناطق الفقيرة بما يخدم كل المجتمعات الضعيفة وذلك بما يتوافق مع القوانين والأنظمة اللبنانية.

2. تقديم المساعدة المباشرة للسكان الضعفاء



يتناول هدف هذه الاستجابة الحاجات الفورية للسكان الضعفاء (النازحين السوريين واللبنانيين الضعفاء واللاجئين الفلسطينيين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين من سوريا) مع منح الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً من خلال توفير حلول مؤقتة تهدف للحد من التدهور السريع للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

- تقديم مساعدة مباشرة ومستهدفة للسكان الأكثر ضعفاً بهدف تلبية حاجاتهم للبقاء، بما يشمل الحاجات الناشئة عن النزوح وضمان التكامل في كافة القطاعات،

- الحد من التعرض للجوع والتشرد والمضاعفات الصحية وانتشار الأمراض والعنف وسوء المعاملة والاستغلال و الآثار الأسوأ للفقير،

- الاستمرار في تقديم الخدمات الفورية والمؤقتة في التجمعات غير الرسمية والملاجئ الجماعية والمسكن والتجمعات دون المعايير،

- الاستمرار في الاستجابة إلى الحاجات الإنسانية الملحة حين تنشأ من خلال التدخلات الفورية والمؤقتة.

3. دعم تقديم الخدمات من خلال الأنظمة الوطنية

يرمي هدف هذه الاستجابة إلى تعزيز القدرات الوطنية والمحلية بغية تلبية الحاجة للخدمات التي تتزايد بشكل عارم، كما يسعى لتعزيز الثقة في قدرة السكان الضعفاء على الوصول إلى الخدمات العامة وضمان جودة هذه الخدمات. فهو يطمح لإنشاء أو تعزيز البنية التحتية للخدمة العامة وتوفير الخدمات في المجتمعات الأكثر ضعفاً المتأثرة بالأزمة.



- ضمان أن كل الأطفال، بالأخص الأطفال النازحين من سوريا، قادرون على الوصول إلى بيئة تعلم ذات نوعية جيدة والحصول على التعليم والاستمرار فيه (الإطار الرسمي وغير الرسمي) وتوسيع القدرة الاستيعابية للمرافق التربوية (إعادة التأهيل والتوسيع والبناء) إلى جانب تعزيز النظام التربوي من أجل خدمة كل الأطفال.

-ضمان الدعم للمزارعين الضعفاء من خلال شبكات الأمان

¹ تشمل 'الأنظمة الوطنية' الحكومة الوطنية والمؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية/المجتمع المدني والقطاع الخاص.

² إطار التعليم غير الرسمي وسيلة لردم الثغرة مع التعليم الرسمي

-دعم المؤسسات الحكومية والشركاء الحكوميين في تطبيق الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والعمالية اللازمة، إلى جانب إدارة مخاطر الكوارث والقيام بالإصلاحات لحماية البيئة.

-معالجة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الشباب والمراهقون من لبنانيين ولجئيين سوريين وفلسطينيين مع التركيز على تمكين النساء والفتيات.

-تفادي التوترات الاجتماعية ضمن المجتمعات المعرضة للضغط من خلال تعزيز قدرات الحكومة والأنظمة المحلية والآليات والأفراد على تلبية الحاجات الحساسة، إلى جانب التشجيع على الحوار بين أعضاء المجتمع وفي داخله، مع الاحترام الكامل للقوانين والأنظمة اللبنانية.

-تعزيز الجهوية لمواجهة حالات الطوارئ الوطنية والقدرة على الاستجابة.

-تحسين القدرات الإنتاجية لكل المؤسسات المجهرية والصغيرة المحلية والتعاونيات من خلال تعزيز الهيئة الاقتصادية المحلية ودعم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات العمل.

-التشجيع على الإنتاج الزراعي المستدام من خلال دعم منتجي الغذاء الضعفاء والمجتمعات وتحسين الأنشطة المعيشية في المناطق الزراعية.

-الحدّ من تأثير الأزمة على البيئة في لبنان مع التركيز بشكل خاص على الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وإدارة المياه والعياء المبتذلة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة والمنتجات الكفوءة لناحية الطاقة وحماية نوعية الهواء وحفظ استخدام الأراضي والأنظمة البيئية من خلال تعزيز الإدارة الحسنة للموارد الطبيعية ودعم الاستثمارات المستدامة التي تحترم الأنظمة البيئية:



مصدر الصورة: El marj Public market , UNDP / Rana Sweidan 2016, El marj Public market - Lebanon Host Communities Support Project

افتراضات التخطيط

السياق

على افتراض أن الأزمة في سوريا ستستمر إلى حين التوصل إلى حلّ سياسي، وفي ظلّ الإجراءات الحالية التي بدأ اتخاذها على الحدود اللبنانية- السورية في بداية 2015 وفرض التأشيرات على السفر إلى تركيا، من المتوقع أن يصبح تدفق النازحين السوريين إلى ومن لبنان محدوداً على أن يبقى عدد السوريين في لبنان مستقرّاً.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن الأفراد والمؤسسات في لبنان يزدادون ضعفاً، وتبرز مخاوف متنامية من ازدياد استراتيجيات التكيف السلبية والاعتماد على المساعدات الخارجية.

• يزداد ضعف السوريين في ظلّ الانحسار السريع لموجوداتهم وازدياد استراتيجيات التأقلم السلبية. فـ52% من اللاجئين السوريين يعيشون دون الحد الأدنى اللازم للحياة (2.4 دولار/يوم)، و89% من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا و65% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون دون خط الفقر. وفي ما خصّ اللبنانيين، فإن 10% يعيشون دون خط الفقر المدقع (2.4 دولار/اليوم).

• تستمر الأزمة في سوريا في التأثير سلباً على التنمية الاقتصادية في لبنان، ويمكن الاستشعار بضغطها على الأنظمة العامة. وبحسب تقديرات البنك الدولي، فإن لبنان تكبد خسائر بقيمة 13.1 مليار دولار منذ 2012 نتيجة الركود الاقتصادي، منها 5.6 مليار دولار في 2015 وحدها⁴⁷ كذلك، تسجل مستويات البطالة ارتفاعاً على الأخص في المناطق الأكثر فقراً في البلاد، ففي بعض المناطق الضعيفة ترتفع نسبة البطالة إلى ضعفي المستوى الوطني. كما أثر الركود الاقتصادي بشكل غير متناسب على الشباب، حيث ترتفع نسبة البطالة بين الشباب إلى 3 إلى 4 مرات المستوى الإجمالي⁴⁸ لداً من الأساسي جداً الاستثمار في تعزيز الأنظمة العامة والفرص الاقتصادية.

وانسجاماً مع مبدأ التضامن الدولي، سنعزّ الاستجابة استناداً إلى الحاجات، وسيستمر الشركاء في طلب التعليقات من السكان الذين يخدمونهم وفي معالجة المخاوف المتعلقة بالاستجابة التي يعبر عنها الأشخاص المتأثرون.

47

مقتبس من ورقة لبنان (مؤتمر لندن)

48

GIZ 2016، ص 30 (المصدر: KILM 2015)

22

الحوكمة

تشدد خطة استجابة لبنان للأزمة على القيادة الوطنية للخطة وتجدد التأكيد على التزام المجتمع الدولي بدعم وتعزيز قدرة الاستجابة لدى المؤسسات الوطنية/المحلية واللاعبين الوطنيين/المحليين.

أرقام التخطيط السكاني

تعالج الخطة الحاجات المتنوعة جداً لأربع مجموعات مستهدفة/ 1.5 مليون لبناني ضعيف و1.5 مليون نازح سوري و31500 لاجئ فلسطيني من سوريا و277985 لاجئ فلسطيني في لبنان.

توجهات التمويل

تتواصل الدعوة للمشاركة في تحمل الأعباء من خلال الاعداد لخطة ممتدة على أربع سنوات تدعو للقيام باستثمارات في لبنان ودعم السكان الذين يستضيفهم لبنان. في غضون ذلك، تركز جهود المناصرة المتزايدة في الدول المانحة على إنشاء آليات تمنح الأشخاص النازحين من سوريا إمكانية الوصول الإنساني إلى دول ثالثة، وتوفير الآليات لتحقيق النمو الاقتصادي.

كذلك يتعين على المجتمع الدولي تقديم الدعم الأساسي للبنان عبر تدفقات مالية أخرى تشمل المساعدات التنموية وغيرها من آليات التمويل، وذلك على افتراض أن مستوى التمويل للخطة لن يكون مستداماً طوال فترة الأربع سنوات.

التوافق مع أطر التخطيط الأخرى

الإجراءات الرئيسية والأطر التي تتوافق معها خطة الاستجابة تشمل:

1 الإطار البرنامجي متعدد السنوات في لبنان: تعتبر الاستجابة الإطارية 2017 - 2020 وهي النسخة الثانية من خطة لبنان للاستجابة للأزمة وريثة خطة استجابة لبنان 2015 - 2016. وفي غضون هذا الإطار الزمني البالغ أربع سنوات، ستسعى الخطة الجديدة لتعزيز الاستقرار والتركيز على التنمية وتسهيل انتقال عملية الاستجابة للأزمة إلى الهيئات والأنظمة الوطنية، مع الحفاظ على الاستجابة الإنسانية واستجابة تثبيت الاستقرار المتكاملتين لهذه الأزمة التي يتم الافتراض أنها ستطول. ويهدف هذا الإطار الزمني المتوسط لمعالجة الأهداف والأولويات الوطنية المتعلقة بالاستجابة إلى تأثير الأزمة السورية على لبنان ضمن إطار تخطيط استراتيجي واسع يمتد على أربع سنوات يتم اعداده وتطبيقه بالتعاون بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والجهات المانحة. وسيتم اعداد مناقشات سنوية تشمل برامج على عدة سنوات استناداً إلى مراجعة سنوية للحاجات.

2 إن خطة استجابة لبنان 2017-2020 هي الفصل الخاص بلبنان من "الخطة الإقليمية للاجئين والصمود" 2017 - 2018 التي تقودها المفوضية العليا للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. وتحدد الخطة الإقليمية الحاجات الإنسانية وحماية ومساعدة اللاجئين من سوريا وغيرهم من الأشخاص والمجتمعات والمؤسسات المتأثرة في الدول الخمس المضيقة في تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر. وكفصل مملوك وطنياً من الخطة الإقليمية، فإن خطة استجابة لبنان للأزمة السورية مصممة بشكل خاص للاستجابة إلى الحاجات المحددة للبنان وللأسكان الضعفاء في إطار هذه الأزمة الإقليمية المستمرة. فالخطة تحرص على أن تكون التدخلات الإنسانية وتدخلات تثبيت الاستقرار داعمةً بشكل متبادل من أجل تحقيق القيمة ومن أجل التركيز على دعم قدرات لبنان الوطنية، بما يشمل جهوده في إدارة المساعدات.

3 تركز خطة استجابة لبنان للأزمة السورية بشكل خاص على تأثير الأزمة على لبنان وتتكامل مع عدد من اتفاقات التعاون متعددة الأطراف والثنائية مثل أولويات الشراكة الأوروبية- اللبنانية 2016-2020 وإطار الشراكة القطرية للبنك الدولي الخاصة بلبنان، والإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة (راجع النقطة 5) التي تعتبر الأبرز بينها.

4

يتكامل التمويل على المدى القصير الذي تمت المناشدة به من خلال خطة لبنان للاستجابة للأزمة مع برنامج تسهيلات التمويل الذي تم وضعه مؤخراً والذي يستفيد منه حالياً لبنان والأردن. ويركز هذا البرنامج على تقديم تمويل ميسر إلى الدول ذات الدخل المتوسط الأكثر تأثراً بتواجد أعداد كبيرة من اللاجئين. ومن خلال التركيز بشكل أولي على أزمة اللاجئين السوريين في كل من الأردن ولبنان، تم تكييف برنامج تسهيلات التمويل كي يعالج تأثيرات أزمات اللاجئين في الحاضر والمستقبل على المستوى العالمي. وحتى الآن فقد تم التعاقد بمبلغ 342 مليون دولار إلى برنامج تسهيل التمويل الذي يسعى إلى 3 إلى 4 مرات هذا المبلغ من القروض الميسرة.

5

تتوافق خطة استجابة لبنان للأزمة السورية بشكل كامل مع الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة 2017 - 2020 وهو إطار تعاون الأمم المتحدة مع لبنان الذي يحدد الرؤية الشاملة لالتزامات الأمم المتحدة في الدولة والتي تطبق من خلال البرامج التي تضعها وكالاتها المحددة وصناديقها وبرامجها الخاصة بالبلد المعني. ويعبر الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة عن دعم الأمم المتحدة للحكومة اللبنانية من أجل تحقيق الأولويات التالية: (i) تمتع كل سكان لبنان بالسلام والأمن، (ii) تمتع لبنان بالاستقرار الداخلي وممارسته الحوكمة الفعالة، (iii) تمكين لبنان من الحد من الفقر وتشجيع التنمية المستدامة مع تلبية الحاجات الملحة بأسلوب يأخذ في عين الاعتبار حقوق الإنسان/الحقوق الجنسانية. ويعيد الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة التأكيد على المبادئ الإنسانية للأمم المتحدة في ما خص أثر الأزمة السورية بما يشمل حاجات أكثر من مليون نازح سوري ويقرّ بالضرورة المستمرة لخطة لبنان للاستجابة للأزمة التي تدعم النازحين السوريين فيما تعزز بالوقت عينه صمود المؤسسات المحلية والمجتمعات المضيفة بهدف إدارة الوضع الحالي. وقد تم تحديد الخطوط العريضة لدعم الأمم المتحدة لخطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017 - 2020 ضمن الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة.

6

تضمّ خطة لبنان للاستجابة للأزمة الإجراءات ذات الأولوية المدرجة في خريطة طريق أولويات التدخل لتثبيت الاستقرار في لبنان من جراء تداعيات الأزمة السورية الخاصة بالحكومة اللبنانية ومشاريعها المحدثة وتدعم أهدافها الثلاثة: (i) إعادة الفرص الاقتصادية والمعيشية للأسكان الضعفاء وتوسيعها، (ii) إعادة وبناء الصمود في ما خص الوصول إلى الخدمات العامة وجودتها، (iii) تعزيز الاستقرار الاجتماعي. وتعرض البرامج المطبقة من جانب وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الطاقة والمياه ووزارة الصحة

8 تنسجم خطة استجابة لبنان للأزمة مع أجندة الصمود للبحر الميت المدعومة من قبل منتدى تعزيز الصمود الذي عقد في الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 والذي جمع ممثلين عن حكومات متأثرة بالأزمة السورية والأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية ومجتمع المانحين والقطاع الخاص بهدف مناقشة المبادئ الإرشادية والعناصر الرئيسية للاستجابة الإقليمية على المدى المتوسط.

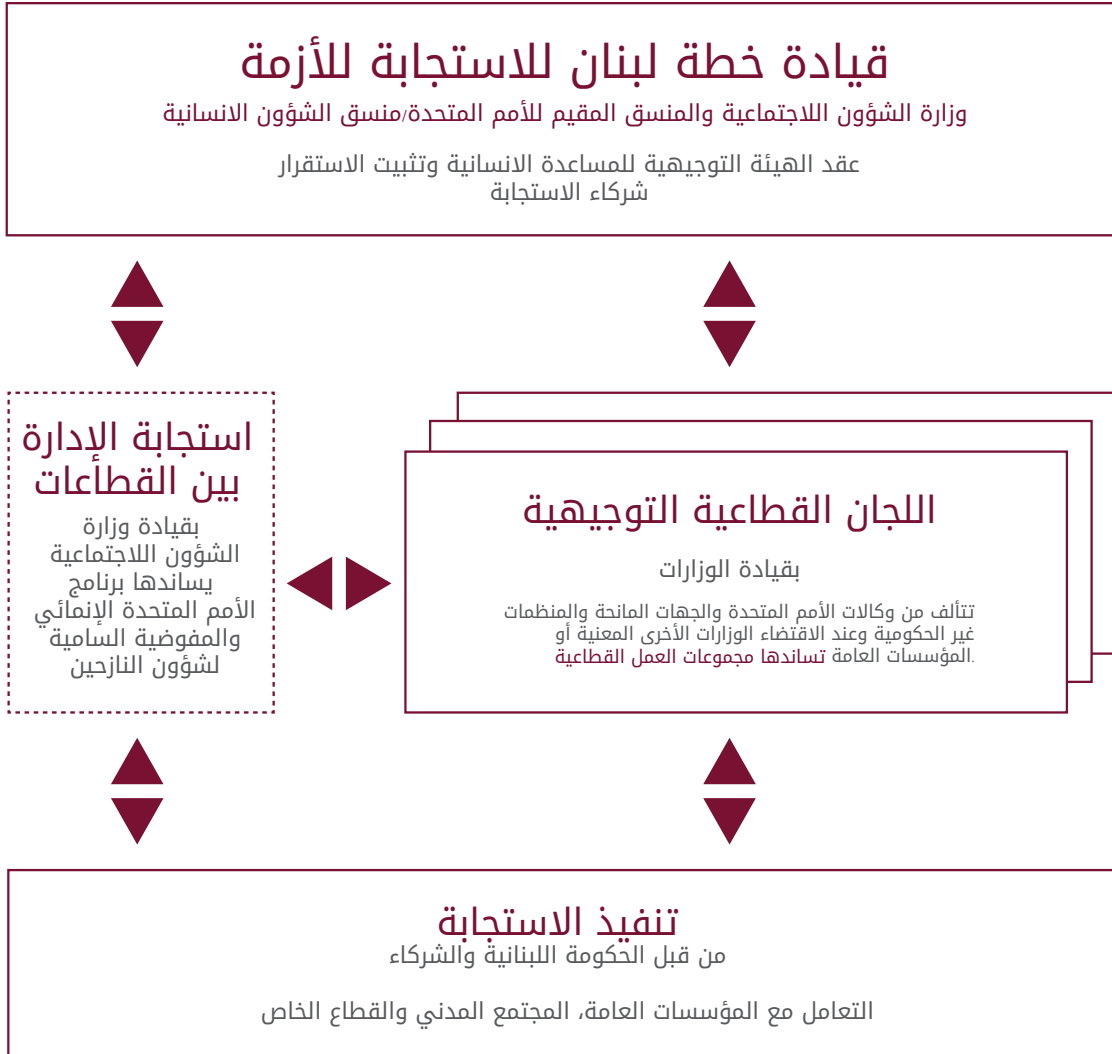
9 تشمل مشاريع خطة استجابة لبنان للأزمة مبادئ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي مجموعة من الأهداف المتفق عليها عالمياً من أجل إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان الازدهار للجميع كجزء من أجندة تنمية مستدامة جديدة.

نتائج خطة لبنان للاستجابة للأزمة. وترتبط كل مشاريع الخطة التي تستثمر في قدرات لبنان بالحاجات المعبر عنها في خارطة الطريق، على الأخص في المسارين الأولين.

7 تتوافق خطة لبنان للاستجابة للأزمة مع استراتيجية الحكومة اللبنانية، وتشمل التدخلات التي تم اعدادها كجزء من استراتيجية جيل غير ضائع الإقليمية، بالأخص من خلال دعم استراتيجية "وصول جميع الأطفال للتعليم II" وغيرها من الاستثمارات القطاعية في الحماية والدعم النفسي وتطوير المهارات لدى الأطفال والمراهقين والشباب، مثل خطة وزارة الشؤون الاجتماعية الوطنية لحماية الأطفال والنساء في لبنان. وتشمل قطاعات التعليم والحماية المدرجة في خطة استجابة لبنان للأزمة الميزانية المؤيدة من الحكومة اللبنانية لتطبيق استراتيجية "وصول جميع الأطفال للتعليم" وخطة وزارة الشؤون الاجتماعية الوطنية لحماية الأطفال والنساء في لبنان 2016 المعمولة من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية المشاركة ومناشدة التمويل التي تطلقها وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية، مع رؤية في الانتقال نحو تنفيذ حكومي شامل.

إدارة الاستجابة المتكاملة¹

إدارة استجابة متكاملة

حكومة لبنان
اللجنة الوزارية¹ قد تخضع هذه الهيئة لتعديلات في المستقبل نتيجة تغير الحكومة في لبنان

آلية الحوكمة

ستواصل خطة استجابة لبنان للأزمة 2017-2020 في ضمان توافق هيكلية التنسيق مع أبعاد تثبيت الاستقرار والأبعاد الإنسانية المتعلقة بالاستجابة تحت مظلة القيادة الشاملة لوزير الشؤون الاجتماعية والمنسق المقيم للأمم المتحدة/ المنسق الإنساني¹.

• مجموعة التنسيق بين الوكالات: يتم تنسيق قطاعات خطة استجابة لبنان للأزمة من خلال مجموعة التنسيق داخل القطاعات التي تقودها وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي عبارة عن آلية خاضعة إلى الهيئة التوجيهية لخطة لبنان لاستجابة للأزمة وتشمل القيادات القطاعية للخطة من الوزارات المعنية، إلى جانب منسقي القطاعات والشركاء الرئيسيين للاستجابة وفق اختصاص مجموعة التنسيق بين القطاعات. وتكون المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية رئيسين بالتشارك كلٌّ بحسب الصلاحيات المختص بها. تخضع هذه الآلية إلى اللجنة التوجيهية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة التي يترأسها وزير الشؤون الاجتماعية والمنسق المقيم للأمم المتحدة/المنسق الإنساني، وتشمل الوزارات الحكومية² التقنية إلى جانب خلايا الأزمة في الوزارات والشركاء الرئيسيين من الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية.

• إن اللجان التوجيهية القطاعية مدعومة من مجموعات العمل المؤلفة من الشركاء الوطنيين والدوليين الذين يساهمون في التنسيق الفني والتشغيلي للمسائل المتعلقة بالقطاع، بما يشمل مراقبة التقدم المحقق ومشاركة المعلومات والخبرات والتحديات. وتخضع مجموعات العمل القطاعية للجان التوجيهية القطاعية بدون أن تكرر عمل الأولى. وكانت قد تمت مراجعة الاختصاصات ذات الصلة في ٢٠١٦ لتبيان الأدوار والمسؤوليات والهرمية (مراجعة الاختصاصات في الملحق).

• تنسيق المساعدات: تتواصل الجهود لتحسين إدارة المساعدات للإسهام في تنسيق أولويات الحكومة اللبنانية/الجهات المانحة/الأمم المتحدة/البنك الدولي وفي متابعة التمويل بالمقارنة مع هذه الأولويات.

• المجموعة الاستشارية حول النازحين السوريين: بقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع المفوضية العليا للاجئين وخلايا الأزمة في الوزارات.



¹ إن المنسق المقيم/ المنسق الإنساني مسؤول عن الإشراف على الاستجابات الإنسانية والتنموية في الدول من خلال اللجنة الدائمة ما بين الوكالات، وذلك لتنسيق العمل الإنساني ضمن مبادرة توحيد الأداء التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة. وبموجب هذه المبادئ، الوكالات الرئيسية للقطاعات المحددة في لبنان مسؤولة عن تمثيل مصلحة قطاعاتها على كل مستوى من إدارة الاستجابة.

² وزارة الداخلية والبلدية، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العمل، وزارة الصحة العامة، وزارة الخارجية، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة البيئة، مكتب رئاسة الوزراء، الهيئة العليا للإغاثة، مجلس الإنماء والاعمار

إطار التطبيق

السلطة والمسؤولية: إن خلية الأزمة في الحكومة الوطنية هي المرجعية اللبنانية الأعلى للشركاء الدوليين الداعمين للاستجابة إلى الأزمة داخل الأراضي اللبنانية، ويشمل ذلك خطة استجابة لبنان للأزمة بما يتوافق مع القوانين والأنظمة اللبنانية، بالإضافة إلى القوانين الدولية المرعية الإجراء.

لمحة عامة: إن وزارة الشؤون الاجتماعية منتدبة من قبل خلية الأزمة للإشراف على استجابة الحكومة للأزمة في لبنان. ويتولى وزير الشؤون الاجتماعية والمنسق المقيم للأمم المتحدة/ المنسق الإنساني رئاسة الهيئة التوجيهية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة التي يشارك فيها وزراء خلية الأزمة وغيرها من المؤسسات العامة والشركاء الإنسانيين وشركاء تثبيت الاستقرار المنتمين إلى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والجهات المانحة.

التخطيط والتنسيق: يتم تنسيق أنشطة خطة لبنان للاستجابة للأزمة من قبل الوزارات المختصة من اللجان التوجيهية بين القطاعات ومجموعات التنسيق بين القطاعات، بدعم من وكالات الأمم المتحدة المنسقة بين القطاعات والجهات المانحة والبنك الدولي والشركاء من المنظمات غير الحكومية، على أن يتم إشراك القطاعين المعدني والخاص في لبنان حيث يلزم. وتوجه الحكومة اللبنانية سير عمل خطة لبنان للاستجابة للأزمة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع الأمم المتحدة الممثلة من قبل المنسق المقيم للأمم المتحدة/ المالى إنساني (بدعم من مكتب المنسق المقيم ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) مع خلايا الأزمة في الوزارات ووكالات الأمم المتحدة الرئيسية المختصة بالاستجابة للاجئين (المفوضية العليا للاجئين) وتثبيت الاستقرار (برنامج الأمم المتحدة للتنمية).

وتُنظم الهيئة والإدارة الحالية لقطاعات خطة لبنان للاستجابة للأزمة على المستوى الوطني على النحو الآتي، حيث تعمل هيئات معادلة في خمس مناطق عمليات في لبنان:

تمويل خطة لبنان للاستجابة للأزمة

يؤمّر تمويل خطة لبنان للاستجابة للأزمة الفرصة لتعزيز هندسة المساعدات وتنسيقها في لبنان. وسيتواصل تمويل الحاجات الحادة (بالأساس للأشخاص النازحين من سوريا) على أساس قائم على المناشدات على المستوى الثنائي أو من خلال الصناديق المجهزة مثل صندوق لبنان الإنساني والصندوق الاستئماني متعدد الشركاء الذي يديره البنك الدولي والصندوق اللبناني للنهوض الذي تديره الأمم المتحدة وتترأسه الحكومة اللبنانية. كذلك يمكن دعم مشاريع خطة لبنان للاستجابة للأزمة من خلال تقديم المساهمات إلى وزارات لبنانية أخرى وبرنامج الأمم المتحدة (مبادرة وصول جميع الأطفال للتعليم، الخطة الوطنية لوزارة الشؤون الاجتماعية، مشروع دعم المجتمعات المضيفة في لبنان) التي تمكّن من تحقيق تناسق أكبر وتشجع على البرامج المشتركة.

كما ستتم دراسة فرص تشارك التكلفة مع الحكومة إلى جانب الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف دعم تطبيق الحكومة لمشاريع خارطة الطريق. كذلك، من شأن توفير نظام شامل لتعقب المساعدات في لبنان يكون مبنياً على الأنظمة الحالية أن يساهم في تحقيق تخطيط أفضل للتنسيق الاستثماري بين الحكومة اللبنانية وشركائها الدوليين، بما يشمل أعضاء مجلس التعاون الخليجي، حرصاً على مستوى دعم للمجتمعات يمكن توقعه. وستركز الجهود الإضافية على توسيع تنوع التمويل بما يشمل المانحين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والشركاء الآخرين.

نشر خطة استجابة لبنان للأزمة

تحظى خطة لبنان للاستجابة للأزمة بدعم استراتيجية تواصل متكاملة قائمة على عدة وكالات تقودها الحكومة. وتشمل الأولويات: (i) الحفاظ على زخم دولي دعم لاستقرار لبنان وللتوصل إلى حلول دائمة للأزمة، (ii) تنمية شعور دولي بالمسؤولية تجاه السكان الضعفاء في لبنان، (iii) تعزيز القيادة الحكومية لأطر المساعدات للبنان، (iv) تنمية تفاهم وقبول ما بين المجتمعات، (v) توجيه رسائل مشتركة حول الإنجازات الرئيسية والحاجات الأساسية.

مبادئ الشراكة والمسؤولية

كأساس لمعالجة الأولويات الرئيسية وتعزيز الشراكة وتحسين الفعالية الإجمالية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة، تمّ الاتفاق على العديد من المبادئ الجوهرية والالتزامات بين الحكومة اللبنانية وشركائها الدوليين بهدف:

- تحسين فعالية وشفافية خطة لبنان للاستجابة للأزمة والقدرة على توقع التمويل من خلال تكامل المبادئ التوجيهية.

- تقديم الإرشاد، الذي يطبق على كلّ شركاء خطة الاستجابة الوطنية، من أجل تحقيق استجابة ملائمة من ناحية التوقيت وفعالة ومنسقة عبر توضيح المتطلبات المتعلقة بالوظائف والإجراءات الرئيسية: تشارك المعلومات والتعقب والتخطيط والتطبيق.

- ضمان التآزر بين التخطيط الوطني واستجابات الشركاء من خلال التوفيق بين جهود خطة لبنان للاستجابة للأزمة والاستراتيجيات الوطنية والخطط المتفق عليها وتمكين الوزارات المعنية من لعب دور أكبر في القيادة والتنسيق على المستويين الوطني والمحلي مع الاستفادة من دعم الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية.

مبادئ خطة لبنان للاستجابة للأزمة

1. التخطيط

- تتولّى اللجنة التوجيهية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة تخصيص التمويل غير محدد الغاية وغيره من موارد القطاعية بعد القيام استشارات تشاركية مع الجهات المعنية ذات الصلة وبطريقة ملائمة من حيث التوقيت.

- انسجاماً مع إرشادات اللجنة التوجيهية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة، تحرص اللجان التوجيهية القطاعية على التوفيق بين التمويل غير محدد الغاية من جهة والأولويات الرئيسية والحاجات التي لم تحظ بالتمويل من جهة أخرى. فبالنسبة للتمويل غير محدد الغاية، تقدم اللجان التوجيهية في القطاع التوصيات للمانحين ذوي الصلة حول تخصيص التمويل من خلال العمل عبر ادوات التمويل مثل الصناديق اللبناني للنهوض. ويلتزم الشركاء المناشدون على استخدام التمويل غير محدد الغاية بالتنسيق مع اللجان التوجيهية في القطاع بما يخضع لمدخلات ومخرجات القطاع المتفق عليها ضمن خطة استجابة لبنان للأزمة. ويراجع شركاء الخطة التقدم المحقق في ما خص الأهداف المتفق عليها والتأثير من خلال اجتماعات دورية وأخرى تعقد حسب الحاجة للجنة التوجيهية للقطاع واللجنة التوجيهية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة.

- ووفق ما يتلاءم يتعين على الوزارات المعنية أن تشارك حرصاً على الالتزام بالمعايير الفنية الوطنية.

- في محاولة لتفادي ازدواجية الجهود، يجب تفادي هيئة تنسيق مزدوجة واللجوء إلى نظام لتنسيق القطاع يشمل كلّ شركاء خطة لبنان للاستجابة للأزمة بطريقة ممنهجة لغايات تتعلق بالتخطيط.

2. التنفيذ

- تقدم اللجان التوجيهية في القطاع المعلومات ذات الصلة وتسهل عمل الشركاء بهدف تحقيق التنفيذ الناجح للمشاريع.

3. تشارك وتعقب المعلومات

- يتولّى شركاء المناشدة مسؤولية التبليغ بشكل كامل وبالتوقيت الملائم عن التمويلات وغيرها من الموارد التي يتم تلقيها من خلال آليات التنسيق ورفع التقارير المتفق عليها التي تكون ممنهجة وشفافة.

- يتعين تبليغ اللجنة التوجيهية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة بالتمويلات وغيرها من الموارد التي يتم تلقيها أو التعاقد بها.

- إن شركاء التنفيذ لخطة لبنان للاستجابة للأزمة مسؤولون عن رفع التقارير حول تقدم/إنجازات الأنشطة التي يمارسونها على أساس شهري من خلال أنظمة

انطلاقاً من خطة استجابة لبنان 2015 - 2016، سيوسع الشركاء تركيزهم على برامج الشباب في كافة القطاعات من أجل تقديم رزمة خدمات شاملة ومتناسقة لهذه المجموعة الضعيفة والمهمشة. وبالتالي، سيتم العمل على توسيع حجم برامج الشباب في القطاع المعيشي من خلال خلق فرص العمل وزيادة برامج التدريب على المهارات المستندة إلى السوق وتعزيز القدرة على التوظيف وفرص تحقيق المداخيل والابتكار وريادة الأعمال.

ويتناول القطاع التربوي في خطة لبنان للاستجابة للأزمة فئة الشباب من خلال زيادة وصولهم إلى أطر التعليم الرسمية وتوفير التدريب المهني وبرامج التعليم المنظمة غير الرسمية. كما حدد قطاع الاستقرار الاجتماعي مخرجات واضحة حول الدور النشط للشباب في تثبيت الاستقرار وبناء الصمود في مجتمعاتهم وبين أترابهم. وفي الختام، سيركز قطاع الحماية بشكل دقيق أكثر على الشباب العرضة للانخراط في سلوكيات خطيرة وضمان تقديم الدعم النفسي- الاجتماعي لهم ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى جانب بناء آليات إحالة واستجابة مجتمعية للفتيات والفتيان المعرضين للخطر.

البيئة

انطلاقاً من خطة استجابة لبنان للأزمة 2015 - 2016 التي أضاءت على الموضوع البيئي كأولوية، لا يزال الشأن البيئي أحد الموضوعات الرئيسية التي ستدمج ضمن الخطة الجديدة. فموجب خطة استجابة لبنان للأزمة 2017 - 2020، فإن وزارة البيئة، بدعم من الحكومة ووكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن مجموعة التنسيق بين القطاعات، بالأخص وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمفوضية العليا للاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ستقود فرقة عمل بيئية (الاختصاصات في الملحق 7) بهدف معالجة التأثيرات البيئية ذات الأولوية ودمج الاعتبارات البيئية ضمن أنشطة ومشاريع تثبيت الاستقرار. ومن أجل القيام بذلك، يتعين على وزارة البيئة تبني مقاربة على مستويين:

i. ضمان دمج الأساليب الوقائية البيئية في أنشطة الإغاثة الطارئة وتثبيت الاستقرار بهدف ضمان أن القدرات المؤسسية لوزارة البيئة قادرة على الاستمرار في تقييم ورصد التأثيرات البيئية للنزاع السوري وتقديم الإرشاد الفني ذي الصلة للتدخلات البيئية.

ii. التعاون مع كل قطاعات خطة لبنان للاستجابة للأزمة لتحديد التدخلات البيئية وتنفيذها بالتركيز بشكل أساسي على القطاعات ذات الأولوية في 2017 (الاستقرار الاجتماعي، الأمن الغذائي، المياه، الطاقة) والسعي للتوسع نحو قطاعات أخرى وفق ما هو ملائم.

متفق عليها، إلى اللجان التوجيهية المعنية في القطاع.

• ترفع اللجان التوجيهية في القطاع للجنة التوجيهية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة التقارير حول التقدم/ الإنجازات، على أن يتم الاتفاق على صيغة التقارير ومحتواها وعدد المرات التي ترفع بها في بداية مرحلة التنفيذ.

¹ إن التمويل غير محدد الغاية هو مساهمة أو تعهد لم

تحدد الجهة المانحة وجهة استخدامه في مشروع أو و/

قطاع أو منظمة بالتحديد (تعريف Financial Tracking System

المسائل الجامعة

المسائل الجامعة الخمس التالية تشمل كافة القطاعات الخاضعة لخطة لبنان للاستجابة للأزمة بما أنها اعتبرت ذات أولوية رئيسية من قبل كل الشركاء.

النوع الاجتماعي

يندرج تحقيق المساواة الجندرية والقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن أهداف التنمية المستدامة⁵³ في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن أجل دمج النوع الاجتماعي بشكل فعال يتعين تقييم تبعات أي عمل مخطط له للنساء والفتيات والرجال والفتيات إلى جانب جعل مخاوفهم وتجاربهم بعداً أساسياً من عملية التصميم والتنفيذ والرصد وتقييم السياسات والبرامج في كافة الميادين¹.

إلى ذلك، من خلال الإقرار أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يشكل تحدياً بارزاً في السياق الإنساني وبأن منعه والاستجابة له هو مسؤولية جماعية، فإن خطة لبنان للاستجابة للأزمة تضمن الحدّ من مستوى الخطر في كافة قطاعات التدخل^{xxxiii}.

الشباب

تعتبر خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017 - 2010 أن من أولوياتها دمج برامج الشباب كمكوّن واضح ومنسجم ضمن الخطط الخاصة بالقطاعات المختلفة. والهدف الأساسي للمكونات الشبابية هو بناء جيل شاب ناشط اقتصادياً وشخصياً واجتماعياً وقادر على الصمود بهدف زيادة التعليم ريادة الأعمال والتمكين والمشاركة والانخراط المدني لهذه الفئة.

¹ التعريف الكامل لدمج النوع الاجتماعي في خلاصات مجلس الأمم المتحدة الاجتماعي والاقتصادي المتفق عليها 1997²

حساسية النزاع

نظراً للنسيج الاجتماعي المعقد في لبنان والتأثير السياسي للنزاع السوري على الساحة المحلية، فإن الاستجابة في المناطق الأكثر ضعفاً من لبنان تسهم في رسم ديناميات النزاع، والعكس صحيح. إذ يجب أخذ ذلك في عين الاعتبار في كل التدخلات، من خلال اعتماد مقاربة حساسة تجاه النزاعات يمكن وصفها بمقاربة "عدم الأذى" المطبقة في سياق النزاعات. وعادةً يتم تعريف هذه المقاربة حيث المنظمات: (أ) تفهم السياق الذي تعمل في إطاره بالأخص ديناميات النزاع إلى جانب أسباب ودوافع التوتر، (ب) تفهم التفاعل بين السياق والتدخل الذي تقوم به و(ج) تعمل وفق هذا الفهم من أجل الحد من التأثيرات السلبية وتعزيز التأثيرات الإيجابية على النزاع.

إن الحساسية تجاه النزاع مدمجة بالكامل في خطة لبنان للاستجابة للأزمة: تحلل كل استراتيجية قطاعية أي تأثير معاكس يمكن أن تحدثه الاستراتيجية، إلى جانب كيفية تعزيز إسهامات القطاع في تقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يرشد بدوره البرامج الخاصة بالشركاء. إلى ذلك، تقدم المعلومات الدورية حول التوترات والمخاطر للشركاء فيما يتم توفير تدريب منظم حول البرامج الحساسة للنزاعات للعاملين الذين يكونون على صلة مباشرة بالميدان والموظفين المكلفين بإدارة البرنامج لتمكينهم من تكييف برامجهم بما يتلاءم مع الظروف.



مصدر الصورة: OCHA, Saida, 2016

الأحياء الحضرية

تستضيف الأحياء الحضرية الفقيرة واحداً من أصل 5 نازحين سوريين، وهي تعاني أصلاً من مستويات مرتفعة من الحرمان والوصول غير المتساوي إلى الخدمات الأساسية وتحديات الاستقرار الاجتماعي، وقد تأثرت بشكل خاص بالأزمة السورية.

ومن خلال توسيع تحليل الحاجات المتعددة القطاعات مثل برنامج "لمحات عن الأحياء" الذي تم تطويره في 2015 - 2016، سيوسع الشركاء تغطيتهم لتشمل المناطق الحضرية ويسعون لسد الثغرات باستخدام مقاربة منسقة وشاملة.

المسؤولية تجاه السكان المتأثرين

يضمن شركاء خطة لبنان للاستجابة للأزمة أن الاستجابة تشرك السكان المتأثرين في تصميم البرامج المحلية وتطبيقها، بما يشمل، حيث يمكن، القيام بزيارات دورية تهدف لجمع التعليقات من المجتمعات الضعيفة حول الحاجات والأهداف وفعالية تدخلات خطة لبنان للاستجابة للأزمة. ومن شأن الخطط لـ 2017 - 2020 أن تسهل وصول السكان المتأثرين إلى عمليات التواصل بحيث يستطيعون طرح الأسئلة وتقديم التعليقات والمشاركة في المحادثات حول الاستراتيجيات الحالية والبعيدة المدى.

الرصد والتقييم

اتفاقات الصناديق المجدّعة. ترفع وزارة الشؤون الاجتماعية مدعومة من المنسق المقيم للأمم المتحدة /المنسق الإنساني بالتعاون مع خلايا الأزمات في الوزارات، التقارير عن التمويل المتلقى لخطة لبنان للاستجابة للأزمة كجزء من التقارير الفصلية والسنوية لخلية الأزمة، معتمدة على المعلومات المدمجة المحددة في أنظمة المتابعة المالية الحالية. يتم تلقي جميع المساهمات الإنسانية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة من خلال الحكومة وشركاء الاستجابة عن طريق نظام المتابعة المالية المدار من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. في الوقت الذي يتم فيه تعزيز برنامج المساعدات في لبنان، ستغذي المتابعة المالية لخطة استجابة لبنان للأزمة نظام متابعة المساعدات الشاملة للبنان الذي يطوّر حالياً من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية مع دعم من مكتب المنسق المقيم/المنسق الإنساني بهدف تحسين إدارة التمويل متعدد الجهات والثنائي الذي يتلقاه لبنان أو الذي يتم التعهد به لصالح لبنان.

مراجعة: ترفع وزارة الشؤون الاجتماعية تقارير سنوية ونصف سنوية إلى جانب تقرير نهائي حول مناقشة خطة لبنان للاستجابة للأزمة بدعم من المنسق المقيم/المنسق الإنساني، تحت رعاية خلية الأزمة. كجزء من تلك العملية، ستتم مراجعة نطاق خطة استجابة لبنان للأزمة للتأكد من استمرار قدرة الاستجابات على تلبية الحاجات المتغيرة تدريجياً والمستوى المتزايد من الدعم التنموي من خارج خطة استجابة لبنان. ستراجع حكومة لبنان وشركاؤها تطوّر خطة لبنان للاستجابة للأزمة في عملية مدعومة عن طريق آلية مشتركة ما بين القطاعات ومنسّقة تحت قيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والمنسق المقيم/المنسق الإنساني، مع دعم من خلية الأزمة في الوزارات وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيرهم من شركاء الاستجابة الرئيسيين. ستحدد الاستشارة النصف سنوية الاتجاه للنصف الثاني من السنة والمناقشة التالية التي ستأتي.

إن الرصد والتقييم المعززين أساسيان لتحسين الفعالية والمحاسبة. سيتم إنشاء إطار الرصد والتقييم 2017-2020 بغية توفير إطار لعدة سنوات يقيس التقدّم في التنفيذ وتأكيد الشفافية وتسهيل التعديلات الاستراتيجية والبرامجية. وسيسهّل إطار الرصد والتقييم أيضاً تحديد وتحليل التحدّيات حتى تاريخه وسيستخدم في التخطيط المستقبلي. بالإضافة الى ذلك، سيكتشف الشركاء المزيد من السبل لإجراء تقييم مستقلّ حول الاستجابة الشاملة.

سيتمّ تنسيق وإدارة الرصد والتقييم على كلّ المستويات الثلاث للهندسة المؤسسية والتنسيقية لخطة استجابة لبنان للأزمة:

- على المستوى القطاعي، سيكون الشركاء المناشدون/المنفذون مسؤولين عن رفع التقارير حول سير العمل والموارد المخصصة/المستخدمة بالمقارنة مع الاستراتيجيات القطاعية وأطر النتائج المقابلة باستخدام منصة ActivityInfo، على أن يتم تقديمها إلى اللجان التوجيهية القطاعية التي ستتولى مراجعة واعداد التقارير الدورية حول الرصد والتقدم المحقق(انظر أدناه).

- على المستوى ما بين القطاعات، إن مجموعة التنسيق ما بين القطاعات مسؤولة عن رصد التقدم المحقق في كافة نواحي خطة لبنان للاستجابة للأزمة بالمقارنة مع المدخلات والمخرجات القطاعية. وهي تخضع إلى اللجنة التوجيهية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة.

- ستراجع اللجنة التوجيهية لخطة استجابة لبنان للأزمة بشكل دوري التقدم المحقق في الخطة، لتستخدم هذه المعلومات في مناقشاتها وقراراتها المتعلقة بالاستراتيجية الشاملة ومسائل التنفيذ.

- **منتجات الرصد والتقييم:** سيتم تطوير عدد من منتجات الرصد والتقييم خلال فترة 2017-2020، بما فيها لوحات قيادة فصلية للقطاعات ولوحات قيادة شهرية ما بين القطاعات.

- **نظام التعقب وإدارة المعلومات:** سيستمرّ رصد خطة الاستجابة للأزمات في لبنان لسنوات 2017-2020 من خلال ActivityInfo التي ترفع التقارير من خلال مجموعة معيارية من المؤشرات الموافق عليها من القطاع. في الوقت نفسه، تستطلع الحكومة اللبنانية والشركاء الدوليون الخيارات لتعزيز الأدوات والنظام المتوفر لتسهيل الوصول وتحسين التلاؤم مع آليات تنسيق المساعدة الحكومية القائمة، وتوسيع وظائف التحليل والتقارير.

- المتابعة المالية وإعداد التقارير: سيتم تلقي وبرمجة تمويلات برامج خطة لبنان للاستجابة للأزمة من خلال ثلاث طرق: (1) على المستوى الثنائي من خلال وزارات ومؤسسات الحكومة؛ (2) من خلال شركاء الاستجابة في الأمم المتحدة/المؤسسات الغير حكومية؛ و (3) من خلال

مؤشرات الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان حماية السكان المعرضين للخطر		
المؤشرات الرئيسية	الهدف في 2017	القطاع الرئيسي
عدد الأفراد الذين استفادوا من المشورة والمساعدة القانونية والتمثيل القانوني بشأن التسجيل المدني بما في ذلك تسجيل المواليد والزواج والطلاق	70,000 فرد	الحماية
النسبة المئوية للأفراد مع بقاء القانونية	50%	الحماية
عدد الأفراد الذين استفادوا من المشورة والمساعدة القانونية والتمثيل القانوني بشأن بقاء القانونية	40,000 فرد	الحماية
عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة تحديدها وتقييمها	32,560 فرد	الحماية
عدد من النساء والفتيات والرجال والفتيان في خطر والناجين الحصول على خدمات الوقاية من العنف الجنسي والجسدي والاستجابة في أماكن آمنة	140,000 فرد	الحماية
عدد من الفتيان والفتيات مساعدة من خلال خدمات إدارة حالة	23,052 فرد	الحماية
عدد من الفتيان والفتيان ومقدمي الرعاية توعية بشأن القضايا الرئيسية لحماية الطفل	613,289 فرد	الحماية
عدد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة إدماج ضمانات عمالة الأطفال	يحدد لاحقا	سبل العيش
الهدف الاستراتيجي الثاني: تقديم المساعدة الفورية للسكان المعرضين للخطر		
المؤشرات الرئيسية	الهدف في 2017	القطاع الرئيسي
النسبة المئوية للأسر الضعيفة اقتصاديا شديدا تلقي المساعدات النقدية	100%	بين القطاعات
نسبة الأسر بشدة الضعيفة اقتصاديا ساعد تقرير أن تكون قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للبقاء	90%	المساعدة الأساسية
عدد الأسر الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا التي تمت مساعدتها	240,276 أسرة	المساعدة الأساسية
نسبة الأسر الضعيفة التي حصلت على المساعدة الموسمية	100%	المساعدة الأساسية
نسبة الأسر المتضررة من الصدمات الموسمية القادرين على تلبية الاحتياجات الأساسية للبقاء	100%	المساعدة الأساسية
النسبة المئوية للأسر المستهدفة والتي تعتبر مقبولة أو ضعيفة بالنسبة للاستهلاك الغذائي	يحدد لاحقا	الأمن الغذائي
عدد الأشخاص المتضررين الذين حصلوا على المساعدة في الوصول المؤقت لكمية كافية من المياه الصالحة للشرب والاستخدام المنزلي	1,764,966 فرد	المياه
نسبة الفئات الضعيفة من السكان مع إمكانية الوصول إلى ملاجئ كافية	84% من السوريين، و 100% لاجئ فلسطيني من سوريا، و 100% لاجئ فلسطيني من لبنان، و 16.7% من اللبنانيين	المسكن
عدد الأشخاص الضعفاء المستهدفين يعملون من خلال البنية التحتية العامة وتحسين الأصول البيئية (30% من النساء)	37,651 فرد	سبل العيش

الهدف الاستراتيجي الثالث: دعم تقديم الخدمات من خلال نظم وطنية

المؤشرات الرئيسية	الهدف في 2017	القطاع الرئيسي
عدد مشاورات الرعاية الصحية الأولية المدعومة	2,214,286 مشاورات	الصحة
عدد الأشخاص الذين تلقوا خدمات المستشفيات المدعومة	130,202 فرد	الصحة
النسبة المئوية للزيادة من الأسر للوصول إلى الماء الآمن والمستدام	5%	المياه
النسبة المئوية للزيادة من الأسر التي تحصل على مياه الصرف الصحي بصورة سليمة	~ 5%	المياه
عدد الطلاب (الذين تتراوح أعمارهم بين 3-18) المسجلين في التعليم الرسمي	211,411 سوري / 5,251 فلسطيني من سوريا / 6,200 فلسطيني من لبنان / 200,970 لبناني	التعليم
عدد المباني المدرسية الحكومية التي تلبي النظام الفعال لوزارة التربية والتعليم العالي	160 مدرسة	التعليم
وجود استراتيجية وطنية لشبكة الأمان الاجتماعي	نعم	المساعدة الأساسية
عدد من البلديات المعززة والمؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية التي تحصل على مساعدة استجابة المأوى	40 مؤسسة	المسكن
نسبة السكان المعرضين للخطر مع تحسن ساعات امدادات الكهرباء	18%	طاقة
عدد القرى المستهدفة المستفيدة من تحسين البنية التحتية والأصول البيئية	251	سبل العيش
عدد البلديات المستفيدة من مشاريع الخدمات البلدية	244 بلدية	الاستقرار الاجتماعي
عدد البلديات المتمكنة من الوصول إلى مرافق الفرز مع وجود نظم إدارة نفايات صلبة سليمة بيئياً	50 بلدية	الاستقرار الاجتماعي
عدد من البلديات التي أطلقت برنامج الشرطة المجتمعية	10 بلديات	الاستقرار الاجتماعي
عدد موظفي المؤسسات العامة المستفيدين من التدريب	24,205 فرد	بين القطاعات
عدد المنظمات المحلية ومراكز التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية المدعومة لتوفير خدمات عالية الجودة	70 مؤسسة	الحماية

الهدف الاستراتيجي الرابع: دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في لبنان

المؤشرات الرئيسية	الهدف في 2017	القطاع الرئيسي
عدد من السياسات والاستراتيجيات والخطط المعدلة التي وضعت و / أو اقترحت للحكومة لدعم الاستجابة	78	بين القطاعات
عدد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة اللبنانية الجديدة الإنشاء (فعالة بعد 6 أشهر)	1,215 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة	سبل العيش
عدد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة اللبنانية المستهدفة التي تبلغ عن زيادة الربح وتحسين الانتاج نتيجة لأنشطة البرنامج	2,750 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة	سبل العيش
عدد الوظائف التي تم إنشاؤها / المحافظة عليها	7,908 فرصة عمل	سبل العيش
عدد سلاسل القيم التي إنطلقت و / أو يتم ترقيتها	25	سبل العيش
عدد البلديات المحافظة على الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين تقديم الخدمات وجهود منع الصراعات	150 بلدية	الاستقرار الاجتماعي
عدد الآليات المحلية لتعزيز الاستقرار الاجتماعي في المنشأ وربطها بالمستوى المركزي	193 آلية	الاستقرار الاجتماعي
عدد مبادرات الحوار و منع الصراعات	61 مبادرة	الاستقرار الاجتماعي
عدد المتطوعين الشباب المشاركين في المبادرات عند إغلاق البرنامج (تستهدف 50% من الشابات)	14,307 فرد	الاستقرار الاجتماعي
عدد المزارعين المستفيدين من دعم الإنتاج الزراعي المحسن	يحدد لاحقاً	الأمن الغذائي
عدد الأفراد العاملين في قطاع الزراعة	8,500 سوري / 750 فلسطيني من سوريا / 750 لبناني	الأمن الغذائي
عدد الجمعيات الزراعية المحلية المدعومة / المنشأة (على سبيل المثال: التعاونيات والمزارعين الجماعات (...)) لكسب الزراعة المحسنة	50 جمعية	الأمن الغذائي
نسبة السكان المعرضين للخطر مع إمكانية الحصول على الطاقة المتجددة المستدامة	6%	الطاقة
نسبة السكان المعرضين للخطر مع إمكانية الوصول إلى المنتجات الموفرة للطاقة	4%	الطاقة

المراجع

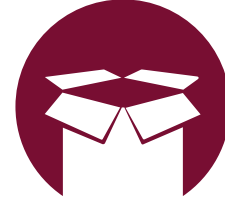
- i. مقتطف من إعلان نوايا لبنان (مؤتمر لندن)
- ii. قدر البنك الدولي معدّل الأشخاص غير النظاميين بـ 50% في تقريره الصادر عام 2012 (MILES)، ص. 1.
- iii. في وادي خالد، ن قدر نسبة البطالة بـ 58%
- iv. (GIZ 2016, p.30 (source cited: KILM 2015).
- v. 01365025 وافق إعلان نيويورك، خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد في 19 سبتمبر 2016، على التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين.
- vi. إعلان نوايا لبنان في مؤتمر لندن لعام 2016 بشأن دعم سوريا والمنطقة.
- vii. <https://2c8kkt1ykog81j8k9p47oglb-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2016/02/Supporting-Syria-the-Region-London-2016-Lebanon-Statement.pdf>
- viii. الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة الخاص بلبنان، الفقرة 23.
- ix. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين 2016.
- x. البنك الدولي والأمم المتحدة (2013) لبنان: التأثير الاقتصادي والاجتماعي للصراع السوري.
- xi. 2015-16 خطة لبنان للاستجابة للأزمة (الملاحق): اللبنانيون الضعفاء والنازحون السوريون واللاجئون الفلسطينيون من إجمالي الأشخاص المحتاجين اقتصادياً واجتماعياً والضعفاء قانونياً.
- xii. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين 2016.
- xiii. الجامعة الأميركية في بيروت-الأونروا. مسح اجتماعي واقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان (2016).
- xiv. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين 2016.
- xv. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين 2016.
- xvi. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين 2016.
- xvii. مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين.
- xviii. <https://2c8kkt1ykog81k9p47oglb-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2016/02/Supporting-syria-the-Region-London-2016-Lebanon-Statement.pdf>
- xix. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين 2016.
- xx. الجامعة الأميركية في بيروت- الأونروا. مسح اجتماعي واقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان (2016).
- xxi. Shelter sector January-May 2016 Quarterly Dashboard
- xxii. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين 2016.
- xxiii. الجامعة الأميركية في بيروت- الأونروا. مسح اجتماعي واقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان (2016).
- xxiv. منظمة الأغذية والزراعة، وزارة الزراعة، مبادرة ريتش (2015)، الأمن الغذائي وتقييم سبل معيشة المجتمعات اللبنانية المضيفة.
- xxv. اليونيسف (2016)، استقصاء أساسي.
- xxvi. Human Rights Watch, 'Growing Up Without an Education', July 2016
- xxvii. تقديرات البرنامج الوطني للحدّ من الفقر وتقييم مفوضية شؤون اللاجئين لجوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان لعام 2015.
- xxviii. تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين 2016.
- xxix. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بلبنان 2013.
- xxx. الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه، 2010 (القرار رقم 2، تاريخ 9/3/2012).
- xxxi. مقتبس من ورقة لبنان (مؤتمر لندن) GIZ 2016، ص 30 (المصدر: KILM 2015)
- xxxii. أهداف التنمية المستدامة، أجندة التنمية المستدام لعام 2030 التي تمّ تبنيها في أيلول/ سبتمبر 2015 ودخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2016. <http://www.un.org/sustainabledevelopment>

الجزء الثاني

خطط الاستجابة التشغيلية

المساعدة الأساسية
التعليم
طاقة
المياه
الأمن غذائي
الصحة
سبل العيش
الحماية
المسكن
الاستقرار الاجتماعي

قطاع المساعدة الأساسية



نتائج القطاع النتيجة #1

380.3 مليون \$

تعزيز قدرة السكان الضعفاء على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، بمن فيهم الأسر التي ترأسها إناث، على تلبية احتياجاتهم الأساسية للبقاء

المؤشرات

٪ السكان الذين يعانون ضعفاً اقتصادياً حاداً
٪ الأسر المتلقية مساعدة لتجاوز ضعفها الاقتصادي الحاد والقادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية للبقاء

191 مليون \$

النتيجة #2

قدرة السكان المتأثرين بالمخاطر وحالات الطوارئ الموسمية على تلبية احتياجات أساسية إضافية للبقاء

المؤشرات

٪ الأسر النازحة حديثاً التي تحصل على المساعدة الأساسية
٪ الأسر المتلقية للمساعدة التي تتأثر بالصدمات الموسمية والقادرة على تلبية احتياجات أساسية إضافية للبقاء

200 ألف \$

النتيجة #3

دعم البرنامج الوطني لاستهداف الفقر وتعزيز قدراته

المؤشرات

تعزيز إلمام العاملين الاجتماعيين في البرنامج الوطني بتقنيات تقييم الضعف واستهدافه
تطبيق استراتيجية وطنية لشبكة الضمان الاجتماعي

توزع السكان

المجموعات السكانية	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون	النسبة المئوية
اللبنانيون	528,574	176,500	48%
السوريون النازحون	1,500,000	1,065,000	52%
اللاجئون الفلسطينيين من سوريا	31,502	31,502	
اللاجئون الفلسطينيين من سوريا	180,690	3,200	

الأشخاص المحتاجون

2,241,000



الأشخاص المستهدفون

1,276,000



المستلزمات (بالدولار الأميركي)

571.5 2017

مليون

571.5

2018

مليون



الشركاء

42



مؤشر المساواة بين الجنسين

2 أ



للاتصال

الوزارة الرئيسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
هادي حداد
Hadi_haddad@live.com

الوكالات المنسقة
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
خليل داغر
dagherk@unhcr.org

إتحاد النقد اللبناني
أييل ميردزا

Mirdza_Abele@wvi.org

قطاع
التعليم

نتائج القطاع

النتيجة #1 \$327.3 مليون

تحسين وصول الأطفال، والقائمين على رعايتهم، إلى التعليم الرسمي العادل أو غير الرسمي المنظم، ومراعاة طلبهم بالوصول إليه.

المؤشرات

عدد الأطفال (3-18 سنة) المسجلين في قطاع التعليم الرسمي

النتيجة #2 \$28.2 مليون

تحسين نوعية خدمات التعليم وبيئة التعلم لضمان نتائج تعليمية ملائمة لكل صفٍ بالنسبة للأطفال والشباب.

المؤشرات

معدّل إكمال الدراسة وفقاً للمرحلة التعليمية (الأطفال والشباب في سنّ التخرّج من مرحلةٍ معيّنة والذين أكملوا هذه المرحلة)

معدّل الاستبقاء في المدارس (الطلاب الذين كانوا في المدرسة في السنة الدراسية السابقة والذين ما يزالون في المدرسة للسنة الدراسية التالية)

معدّلات الانتقال وفقاً للمرحلة (الطلاب في الصف الأخير من مرحلة معيّنة في السنة الدراسية السابقة الذين يصبحون في الصف الأول من المرحلة التالية في السنة الدراسية التالية)

عدد الطلاب في المدارس الحكومية الذين نجحوا في اختبارات تقييم التعلم للصفين الثالث والسادس.

النتيجة #3 \$17.1 مليون

تحسين قدرات المؤسسات القائمة بالتنفيذ في مجال الحوكمة والإدارة، وتمكينها من التخطيط لخدمات التعليم، ووضع الموازنات الخاصة بها، وتطبيقها، ورصدها، وتقييمها، وذلك في ما يتعلق بأنشطة توفير التعليم لجميع الأطفال.

المؤشرات

يتم نشر الاحصائيات السنوية لمركز البحوث والتطوير التربوي في 1 أغسطس من كل عام لآخر عام دراسي ويحتوي على جميع بيانات تعليم اللاجئين.

إتاحة الخطة التشغيلية والمالية والتقارير لبرنامج الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم (2)

توزع السكان

المجموعات السكانية	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون	النسبة المئوية
اللبنانيون	451,323	210,470	49%
السوريون النازحون	705,000	208,911	51%
اللاجئون الفلسطينيين من سوريا	14,041	9,675	
اللاجئون الفلسطينيين في لبنان	62,519	42,560	

الأشخاص المحتاجون

1,232,883



الأشخاص المستهدفون

543,616



المستلزمات (بالدولار الأميركي)

372.6 2017

مليون

372 2018

مليون



الشركاء

32



مؤشر المساواة بين الجنسين

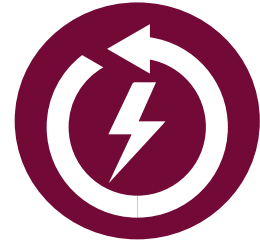
1



للاتصال

الوزارة الرئيسية
وزارة التربية والتعليم العالي
إيمان عاصي
IAssi@MEHE.gov.lb

الوكالات المنسقة
اليونيسف
ناوكو اكياما
nakiyama@unicef.org

قطاع
الكهرباءنتائج القطاع
النتيجة #1

99.2 \$ مليون

بحلول العام 2020، سيتمكّن جميع السكّان الضعفاء في لبنان من الوصول إلى الكهرباء بدرجةٍ محسّنة، وعادلة، وملائمةٍ لاعتبارات الجنسين، سواء على صعيد النوعية أم الكمية أم درجة الاستدامة.

المؤشرات

نسبة السكّان الضعفاء الذين يستفيدون من تحسين نوعية خدمات الكهرباء

نسبة السكان الضعفاء الذين يستفيدون من تحسين ساعات امدادات الكهرباء

نسبة السكّان الضعفاء الذين يستفيدون من وصول إلى الطاقة المتجدّدة المستدامة

نسبة السكّان الضعفاء الذين يستفيدون من وصول إلى المنتجات الموفّرة للطاقة

عدد المواقع والبلديات التي تستفيد من شبكة إنارة الشوارع

عدد الآبار العامة ذات الطاقة الشمسية المركّبة لضخّ المياه

توزّع السكان

المجموعات السكانية	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون	النسبة
اللبنانيون	1,500,000	626,707	49%
السوريون النازحون	1,500,000	492,464	51%
اللاجئون الفلسطينيين من سوريا	31,502		
اللاجئون الفلسطينيون في لبنان	277,985		

الأشخاص المحتاجون

3,309,487



الأشخاص المستهدفون

1,119,171



المستلزمات (بالدولار الأميركي)

99.2 مليون 2017

127 مليون 2018



الشركاء

13



مؤشر المساواة بين الجنسين

2 أ



للاتصال

الوزارة الرئيسية
وزارة الطاقة والمياه
سوزي حويّك

Suzy.hoayek@gmail.com

الوكالات المنسّقة
برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي
مارغون أندربوه
margunn.indreboe@undp.org

قطاع
المياه

نتائج القطاع

النتيجة #1

\$280 مليون

بحلول العام 2020، سيتمكّن جميع السكّان الضعفاء في لبنان من الوصول إلى الكهرباء بدرجةٍ محسّنة، وعادلة، وملائمة لاعتبارات الجنسين، سواء على صعيد النوعية أم الكمية أم درجة الاستدامة.

المؤشرات

نسبة الأسر التي ستتمكّن من الوصول إلى المياه المستدامة والآمنة
نسبة الفتيان والفتيات والنساء والرجال الذين يتمتّعون بمستوى ملائم من الإلمام
بأصول وممارسات النظافة الشخصية
نسبة الأسر حيث مياه الصرف تخضع لإدارة آمنة

توزّع السكان

المجموعات السكانية	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون	النسبة
اللبنانيون	2,582,427	1,032,971	49%
السوريون النازحون	960,000	768,000	51%
اللاجئون الفلسطينيين من سوريا	20,161	16,129	
اللاجئون الفلسطينيون في لبنان	177,910	142,328	

الأشخاص المحتاجون

3,740,499



الأشخاص المستهدفون

1,959,428



المستلزمات (بالدولار الأميركي)

280 مليون

2017

280 مليون

2018



الشركاء

39



مؤشر المساواة بين الجنسين

2 أ



للاتصال

الوزارة الرئيسية
رندا نمر
rnemer@cyberia.net.lb
وزارة الطاقة والمياه

الوكالات المنسّقة
اليونيسف
دايفيد آدمز
dadams@unicef.org

قطاع الأمن الغذائي



نتائج القطاع

75 مليون \$

النتيجة #1

تعزيز توافر الغذاء من خلال تأمين المساعدات العينية وسلسلة الإمداد الغذائية المستدامة.

المؤشرات

نسبة الأسر المستهدفة التي يعتبر مجموع استهلاكها الغذائي مقبولاً أو عند الحدّ الفاصل

عدد المزارعين الحاصلين على إنتاج زراعي محسن

416.8 مليون \$

النتيجة #2

تعزيز توافر الغذاء من خلال تأمين المساعدات الغذائية وسبل العيش الغذائية

المؤشرات

النسبة المئوية للأسر المستهدفة المصنفة بخطر أو مقبول بما يتعلق باستهلاك الغذاء

عدد المزارعين المستفيدين من تحسين البنية التحتية الإنتاجية الزراعية وأصول البلدية

عدد الأفراد العاملين في القطاع الزراعي

عدد الشباب الملتحقين في المدارس الفنية الزراعية

7.9 مليون \$

النتيجة #3

تحسين الاستخدام الغذائي من خلال تأمين الأغذية المتنوعة وذات الجودة، من أجل تحسين ممارسات السلامة الغذائية والتغذية.

المؤشرات

عدد الأفراد الذين يلقون دعماً لتحسين ممارساتهم الغذائية

7.5 مليون \$

النتيجة #4

جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي، وتحليلها، ونشرها.

توزع السكان

المجموعات السكانية	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون	النسبة المئوية
اللبنانيون	586,711	92,679	49%
السوريون النازحون	1,395,000	837,207	51%
اللاجئون الفلسطينيين من سوريا	31,502	31,502	

الأشخاص المحتاجون

2,013,213



الأشخاص المستهدفون

961,388



المستلزمات (بالدولار الأميركي)

507.2 2017 مليون

507 2018 مليون



الشركاء

32



مؤشر المساواة بين الجنسين

2 أ



للاتصال

الوزارة الرئيسية
وزارة الزراعة
نادين عبد الخالق
nkhalek@agriculture.gov.lb

الوكالات المنسقة
برنامج الأغذية العالمي
ومنظمة الأغذية والزراعة
هيلينا روفاريس
elena.rovaris@wfp.org
باردي كارامانوكيان
pardie.karamanoukian@fao.org

قطاع
الصحة

نتائج القطاع

\$83.4 مليون

النتيجة #1

تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية الشاملة
المؤشرات

نسبة الأشخاص موضع الاهتمام الذين يقيمون خدمات الرعاية الصحية الأولية

\$211.6 مليون

النتيجة #2

تحسين الوصول إلى المستشفيات (بما في ذلك غرفة الطوارئ) وإمكانية الحصول على
الرعاية التخصصية المتقدمة (الرعاية الإشعاعية والمخبرية التشخيصية المتقدمة).

المؤشرات

نسبة المجموعات السكانية التي تتلقى علاجاً في المستشفيات سنوياً

\$8 مليون

النتيجة #3

تحسين مكافحة تفشي الأمراض

المؤشرات

عدد نظم المراقبة والإنذار المبكر الفعالة

\$5 مليون

النتيجة #4

تحسين صحة الأطفال والشباب

المؤشرات

نسبة المدارس الرسمية التي تلتزم بأحد عناصر برامج الصحة المدرسية على الأقل

الأشخاص المحتاجون

2,445,986



الأشخاص المستهدفون

1,535,297



المستلزمات (بالدولار الأميركي)

308
مليون

2017

300
مليون

2018



الشركاء

43



مؤشر المساواة بين الجنسين

2



للاتصال

الوزارة الرئيسية
وزارة الصحة العامة
د. رشا حمرا
rashahamra@yahoo.comالوكالات المنسقة
برنامج الأغذية العالمي
ومنظمة الأغذية والزراعة
د. أليسار راضي
radya@who.it
د. مايكل وودمان
woodman@unhcr.org

توزع السكان

المجموعات السكانية	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون	النسبة المئوية
اللبنانيون	1,500,000	750,000	49%
السوريون النازحون	733,795	733,795	51%
اللاجئون الفلسطينيين من سوريا	31,502	31,502	
اللاجئون الفلسطينيون في لبنان	180,691	20,000	

قطاع سبل العيش



نتائج القطاع النتيجة #1

195.7 \$ مليون

تحفيز تنمية الاقتصاد المحلي وأنظمة السوق من أجل إيجاد الفرص المدوّرة للدخل، وتقليل معدلات البطالة، وحماية الأشخاص الضعفاء، خاصة الشباب والنساء، من المخاطر والصدمات.

المؤشرات

عدد الروابط التجارية الجديدة للشركات اللبنانية الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم (عقد جديد، زبائن جدد، وصول إلى سوق جديدة)

عدد الشركات اللبنانية الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تسجّل زيادةً في ربحيتها، وتحسين مستوى إنتاجها كنتيجة لأنشطة البرنامج

العدد الإجمالي للوظائف التي تمّ إنشاؤها/المحافظة عليها

عدد الشركات اللبنانية الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تلقى دعماً

عدد سلاسل الإمداد التي يتمّ تميمها وأو تحديثها

عدد الأشخاص الضعفاء الموظّفين من خلال تحسين البنى التحتية العامة والأصول البيئية (٢٠٠٠ نساء)

عدد ملتزمسي الوظائف المستهدفين الذين يتلقون مساعدةً من مكاتب الاستخدام وأو عن طريق التدريب على المهارات، ممّن يحصلون على وظيفة (٢٠٠٠ نساء على الأقل)

عدد الأنظمة المتعلقة بالعمل اللائق المعدّلة وأو المقترحة التي وافقت عليها الحكومة

عدد السياسات والاستراتيجيات والخطط التي تمّ تعديلها أو صياغتها وأو اقتراحها على الحكومة من أجل تحسين البيئة المؤاتية لإيجاد وظائف

الأشخاص المحتاجون

661,516



الأشخاص المستهدفون

65,557



المستلزمات (بالدولار الأميركي)

195.7 2017
مليون

196 2018
مليون



الشركاء

49



مؤشر المساواة بين الجنسين

2 أ



للاتصال

الوزارة الرئيسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
وزارة الاقتصاد والتجارة

سابين فرح

farah.j.sabine@gmail.com

رفيف برّو

rberro@economy.gov.lb

الوكالات المنسّقة
برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

باستيان ريفيل

bastien.revel@undp.org

توزّع السكان

المجموعات السكانية	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون	النسبة المئوية
اللبنانيون	300,000	38,457	19,329 (49%)
السوريون النازحون	294,117	23,873	19,113 (51%)
اللاجئون الفلسطينيين من سوريا	5,625	966	11,459
اللاجئون الفلسطينيون في لبنان	61,774	2,261	12,414
			478
			1,119
			1,142

قطاع
الحماية

نتائج القطاع

النتيجة #1 \$42.5 مليون

احترام وصون الحقوق الأساسية للأشخاص النازحين من سوريا، وتأمين وصولهم إلى العدالة، ومنحهم إقامة قانونية صالحة.

المؤشرات نسبة الأفراد الذين لديهم إقامة قانونية

النتيجة #2 \$26 مليون

تحسين التدخلات المرتكزة على المجتمعات المحلية. المؤشرات النسبة المئوية للإحالات من الأفراد المعرضين للخطر أو الأسر القادمة من آليات مجتمعية

النتيجة #3 \$31 مليون

تأمين الوصول إلى الحماية والخدمات للنساء والفتيات والرجال الأكثر ضعفاً، وإعادة توطينهم، أو تأمين غير ذلك من السبل الإنسانية الممكنة.

المؤشرات عدد الأفراد الذين أعيد توطينهم

النتيجة #4 \$32.2 مليون

تخفيف مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على العنف الاجتماعي، وتحسين مستوى الوصول إلى الخدمات النوعية.

المؤشرات نسبة النساء المتزوجات قبل عمر 18 سنة

النتيجة #5 \$32.1 مليون

تأمين وصول الفتيات والفتيات المعزّضين للخطر والناجين من العنف والاستغلال وسوء المعاملة إلى مستوى أفضل وأكثر عدالة من الوقاية والاستجابة.

المؤشرات النسبة المئوية للأطفال (بنين وبنات)، الذين أبلغ عن تحسن في صحتهم النفسية والاجتماعية التي تقاس من خلال SDQ

توزع السكان

المجموعات السكانية	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون	النسبة المئوية
اللبنانيون	1,500,000	336,000	48%
السوريون النازحون	1,500,000	780,000	52%
اللاجئون الفلسطينيين من سوريا	31,502	15,593	
اللاجئون الفلسطينيين في لبنان	180,690	9,900	

الأشخاص المحتاجون

3,212,192



الأشخاص المستهدفون

1,887,502



المستلزمات (بالدولار الأميركي)

163.8 2017 مليون

145 2018 مليون



الشركاء

61



مؤشر المساواة بين الجنسين

2 أ



للاتصال

الوزارة الرئيسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
أيمنه كرم
Karam.aimee@gmail.com

الوكالات المنسقة
اليونيسف
و مفوضية الأمم المتحدة العليا
لشؤون اللاجئين
يوكو أوساوا
شانت درميجرديتشان
لورنزا ترولي
أليكس نيسن
yosawa@unicef.org
dermegeer@unhcr.org
trulli@unhcr.org
nisen@unfpa.org

قطاع
المسكن

نتائج القطاع

\$127.4 مليون

النتيجة #1

نسبة فئات السكّان الضعيفة القادرة على الوصول إلى مساكن ميسورة الكلفة تلتزم بالمعايير الدنيا

المؤشرات

عدد السكّان الضعفاء الذين يتمتّعون بالحماية من المخاطر التي يمكن أن يتعرّضوا لها أثناء الإقامة في مخيّمات ومساكن معرّضة للأخطار
عدد النازحين الضعفاء المقيمين في مساكن مؤقتة في ظروف ملائمة للعيش

\$1.29 مليون

النتيجة #2

تعزيز الاستجابة المتعلقة بقطاع المسكن من خلال تحسين مستوى التنسيق والتعاون، ومساهمة المؤسسات الوطنية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية اللبنانية.

المؤشرات

نسبة المؤسسات الوطنية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية التي تساعد في تطبيق الاستجابة المتعلقة بالمسكن

توزّع السكان

المجموعات السكانية	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون	49%	51%
اللبنانيون	154,596	77,298	217,904	39,421
السوريون النازحون	580,579	444,704	217,904	226,799
اللاجئون الفلسطينيين من سوريا	7,000	7,000	3,430	3,570
اللاجئون الفلسطينيون في لبنان	7,000	7,000	3,430	3,570

الأشخاص المحتاجون

749,175



الأشخاص المستهدفون

536,002



المستلزمات (بالدولار الأميركي)

128.7 مليون 2017

129 مليون 2018



الشركاء

29



مؤشر المساواة بين الجنسين

0



للاتصال

الوزارة الرئيسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
إيميه كرم
karam.aimee@gmail.comالوكالات المنسّقة
مفوضية الأمم المتحدة العليا
لشؤون اللاجئين
وبرنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية
أحمد قاسم
kassema@unhcr.org
نيكو هارتز
nico.hartz@sha.admin.ch

قطاع الاستقرار الاجتماعي



نتائج القطاع

النتيجة #1 \$123.8 مليون

يتعزّز الاستقرار الاجتماعي من خلال تعزيز قدرة البلديات، والمجتمعات المحلية، والأنظمة، والمؤسسات على التخفيف من التوتر، ومنع الصراعات، وضمان الإنذار المبكر في خطط الاستجابة.

المؤشرات

مستوى الاستقرار الاجتماعي في الدوائر المحلية التي يستهدفها الشركاء

عدد الحوادث في الدوائر المحلية

عدد البلديات التي تحافظ على الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين جهود تأمين الخدمات ومنع الصراعات

عدد مراكز الفرز التي تعتمد أنظمة فاعلة بيئياً لإدارة النفايات الصلبة

عدد وثائق السياسات التي تصوغها مؤسسات الحكم الوطنية من أجل دعم آلية الاستجابة المحلية للأزمات

عدد مبادرات الحوار ومنع الصراعات الناجحة

عدد المتطوعين الشباب المشاركين في مبادرات تمكين الشباب عند اختتام البرنامج (محاولة إشراك ٥٠٪ من النساء الشباب).

عدد تقارير الإنذار المبكر/تحليل النزاعات المنشورة

توزع السكان

المجموعات السكانية	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون	النسبة المئوية
اللبنانيون	1,500,000	1,005,000	49%
السوريون النازحون	1,500,000	942,337	51%
اللاجئون الفلسطينيين من سوريا	31,502	31,502	
اللاجئون الفلسطينيون في لبنان	277,985	257,460	

الأشخاص المحتاجون

3,309,487



الأشخاص المستهدفون

2,236,299



المستلزمات (بالدولار الأميركي)

123.8 مليون 2017

156 مليون 2018



الشركاء

51



مؤشر المساواة بين الجنسين

2 أ



للاتصال

الوزارة الرئيسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
وزارة الداخلية والبلديات
سابين فرح
farah.j.sabine@gmail.com

الوكالات المنسقة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مفوضية الأمم المتحدة العليا
لشؤون اللاجئين
باستيان ريفيل
bastien.revel@undp.org
شانت ديمرجديتشان
dermeger@unhcr.org